

إسرائيل في عام 2020



مركز رؤية للتنمية السياسية

2020

العنوان: "إسرائيل" في عام 2020

السلسلة: شؤون إسرائيلية

الكاتب صلاح الدين عواودة

الشهر/ السنة: 2020/4/20

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2020

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهمًا في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح، ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، وبما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية، لاسيما الشعب الفلسطيني.

يهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب، ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / İstanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

الفهرس:

3.....	الفهرس:
5.....	مقدمة
6.....	"إسرائيل" على أعتاب عام 2020
6.....	الوضع السياسي الداخلي
8.....	خيار تغيير طريقة الانتخابات
9.....	سقوط خيار اليسار
15.....	صعود بيني غانتس
16.....	العلاقات الخارجية
16.....	على مستوى القضية الفلسطينية
16.....	على المستوى الثنائي:
17.....	على المستوى الإقليمي:
17.....	على المستوى الداخلي:
18.....	على الصعيد الإقليمي
19.....	رفض الأردن تجديد عقد تأجير أراضي الغمر والباقورة
22.....	الاتفاق التركي الليبي
24.....	الوضع الاقتصادي والاجتماعي
24.....	الواقع الاقتصادي
25.....	القضايا الاجتماعية
28.....	الوضع الصحي
29.....	تأثير الانتخابات على الموازنة
30.....	الوضع الأمني والعسكري
32.....	التهديد الإيراني
35.....	التحديات الإقليمية
37.....	التحدي التكنولوجي
38.....	التحدي القانوني

38.....	حرب متعددة الأطراف والجبهات
39.....	انتهاء فاعلية المبادم "المعركة بين الحروب"
41.....	محاولات ترميم الردع
43.....	ختام السنة بخطاب كوخافي
46.....	معضلة قطاع غزة
47.....	العقيدة الأمنية الإسرائيلية 2020
47.....	العقيدة الأمنية والتطورات المتلاحقة وتحديات 2020
47.....	العقيدة الأمنية هي ما يفعلها الجيش على الأرض عام 2020 وليس ما كتب سابقاً
52.....	العقيدة الأمنية في مواجهة التحديات
54.....	الانقسام الداخلي
54.....	انقسامات متعددة
55.....	تراجع التعليم بسبب المتدينين
57.....	توقعات لعام 2020
61.....	المصادر

مقدمة

مضى عام 2019 على غير ما انتهى المؤسسون الإسرائيليون الأوائل، داخليًا وخارجيًا، إقليميًا ودوليًا، في ظل إقليم مضطربٍ بالثورات والثورات المضادة، ووضعٍ دوليٍّ مرتبك، بسبب صعود قوى جديدة منافسة. فعدا عن الانقسامات التي صاغت المجتمع الإسرائيلي منذ بداية القرن العشرين، عبر تجميع اليهود من أنحاء العالم، ومن جنسيات مختلفة، وقوميات متعددة، وبلغات وثقافات وعادات مختلفة، ومعتقدات سياسية، وأيديولوجيات متعاكسة، واجهت "إسرائيل" في السنة الأخيرة، انقساماتٍ غير معهودة في حدتها وعمقها، أسقطت حكومة، ومنعت تشكيل حكومة بديلة، رغم إجراء الانتخابات العامة للمرة الثانية خلال ستة أشهر فقط، ومنعت تشكيل حكومة بعد الانتخابات الثانية أيضًا، مما دفع باتجاه انتخابات ثالثة خلال أقل من عام.

وأبرز هذه الانقسامات اثنان:

- الأول بين اليمين واليسار، والذي منع تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم على الأقل حزب الليكود الذي يقود معسكر اليمين، مع حزب "أزرق أبيض" الذي يضم يساريين في صفوفه، ويقود معسكر اليسار والوسط.
- والثاني بين العلمانيين والمتدينين، والذي منع تشكيل حكومة يمينية، تضم أحزاب اليمين العلمانية والدينية معًا، بعد أن رفض حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني العلماني بزعامه ليبرمان، الجلوس في حكومة واحدة مع الأحزاب الدينية من الحريديم.

وربما الأخطر من الانقسامين، ما نتج عنهما، وهو التشكيك بما يمكن اعتباره أحد أهم أسس دولة "إسرائيل"، وهو النظام الديمقراطي والقضاء وسلطة القانون، حيث انقسم المجتمع بشأن هذه القيم، على خلفية توجيه تهم بالفساد لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي شن هجومًا ضد منظومة القضاء وأجهزة فرض القانون، وشكك بها، واتهمها بترتيب محاولة انقلاب ضده، مما دفع عشرات الآلاف من مؤيديه للتظاهر، ومهاجمة القضاء والمحققين والإعلام.

هذا فضلًا عن الانقسامات التقليدية، وزيادة التطرف والانزياح نحو اليمين والتدين عمومًا، وفضلًا عن التهديدات الخارجية، العسكرية منها والسياسية، التي تواجه "إسرائيل" اليوم، كما لم تواجهها من قبل. كما

أن الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية التسوية مع الفلسطينيين، يشكل تحديًا، وربما تهديدًا، رغم مؤشرات التطبيع المتزايدة، مع أنظمة عربية وإسلامية.

"إسرائيل" على أعتاب عام 2020

الوضع السياسي الداخلي

منذ مطلع عام 2019، تعيش "إسرائيل" حالة غير مسبوقة من الجمود، إلى حد الشلل في بعض أجزائه، وذلك بعد سقوط حكومة نتنياهو، إثر انسحاب حزب ليبرمان من الائتلاف الحكومي، في أعقاب تبني الحكومة للتهدة مع غزة، خلافًا لموقف ليبرمان، الأكثر تطرفًا، والداعي لاحتلال غزة، وقتل قادة المقاومة. حيث كانت تلك القشة التي قصمت ظهر بعير الائتلاف مع حزبه المختلف مع باقي المركبات على قضايا أهمها قانون التجنيد، وجاء ذلك على خلفية التصعيد الذي تسبب به كشف قوة إسرائيلية خاصة، دخلت إلى شرق خان يونس بشكلٍ سري، في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر 2018، فتم الاشتباك معها، وقتل قائدها، وإصابة نائبه بجراح، فيما استشهد عدد من أفراد القوة المشتبكة من المقاومة، على رأسها الشهيد نور بركة (وكالة سوا الإخبارية، 2019).



الشهيد نور بركة

استمرت هذه الأزمة، واشتدت بعد انتخابات الكنيست في نيسان/ إبريل 2019، عندما أفضت الانتخابات إلى تعميق الانقسام في الحلبة السياسية بين كتلتين لا تلتقيان. وكانت النتيجة فشل ننتياهو في تشكيل حكومة، وحل الكنيست، والعودة إلى صناديق الاقتراع في السابع عشر من أيلول/ سبتمبر من نفس العام، مما زاد من عمق الأزمة وتعقيدها، فأصبح تشكيل الحكومة أكثر صعوبة من الانتخابات الأولى، فقد تم تكليف ننتياهو بتشكيل الحكومة، ولكن بعد جهود حثيثة لإحداث اختراق في جدار المعارضة، واستدراج أحد مركباتها للانشقاق والانضمام لكتلته، عاد إلى إلقاء اللوم على المعارضة، واتهامها برفض التعاون، ورفض عروض الوحدة مع كتلته، وحاول استغلال هذا الرفض لصالح الانتخابات القادمة.



رئيس دولة الاحتلال يتوسط ننتياهو وغانتس

وكانت انتخابات نيسان/ إبريل 2019، قد أسفرت عن حصول حزب الليكود بقيادة رئيس الحكومة بنيامين ننتياهو، على 36 مقعدًا، من أصل 120 مقعدًا هي عدد أعضاء الكنيست، بينما حصل حزب "أزرق أبيض" بزعامة بيني غانتس، على 35 مقعدًا. وفي المحصلة، حصلت كتلة اليمين واليمينيون بزعامة بنيامين ننتياهو، على ما مجموعه 60 مقعدًا، وهو ما لا يسمح بتشكيل حكومة، دون تحالف مع أحد أحزاب كتلة الوسط واليسار، التي حصلت بدورها على عدد مساوٍ من المقاعد. وكان الخلاف بشأن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية للمتدينين، هو أهم نقاط الخلاف التي منعت تشكيل الحكومة (عرب 48، 2019).

أما انتخابات السابع عشر من أيلول، فقد أسفرت عن حصول حزب "أزرق أبيض" على 33 مقعدًا، وحزب "الليكود" على 32 مقعدًا. وعليه، لم يتمكن أي من الحزبين من تشكيل ائتلاف حكومي يضمن له 61 مقعدًا، حيث حصل نتنياهو على دعم 55 نائبًا من أحزاب يمينية ودينية، بينما حصل غانتس على دعم 54 نائبًا من أحزاب تنتمي إلى الوسط واليسار (الجزيرة، 2019).

وبعد فشل كل من نتنياهو وغانتس بتشكيل الحكومة، وانتهاء الفترة الزمنية المحددة لذلك، وهي حتى 2019/11/20، تقرر الذهاب إلى انتخابات ثالثة في 2020/3/2، أي خلال أقل من سنة، وهو ما يعني تعزيز حالة الانسداد السياسي. ومع تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو بثلاث قضايا فساد في اليوم التالي، أي في 2019/11/21، ازدادت الأزمة تعقيدًا، وزاد القلق من تحول الأزمة إلى صراع داخلي سماه نفتالي بينت، وزير الدفاع ورئيس حزب اليمين الجديد، حربًا داخلية تهدد وجود الدولة أكثر من التهديدات الخارجية (شختر، 2019).

خيار تغيير طريقة الانتخابات

في أول تصريح له بعد فشل غانتس في تشكيل حكومة برئاسته، قال ليبرمان إنه يدعم تغيير النظام الانتخابي، بحيث يتم انتخاب رئيس الحكومة من الشعب مباشرة، ووفق ضوابط محددة (أوني، 2019).

في هذا السياق، طرحت منظمات ومراكز دراسات مختلفة في السنوات الأخيرة، عدة مقترحات لتغيير النظام الانتخابي في "إسرائيل"، منها مقترح منتدى كهيليت، وهو مركز دراسات متخصص بتقديم أوراق سياسية لأصحاب القرار، ينص على أن يقوم ائتلاف من مجموعة أحزاب، بتقديم مرشح واحد لرئاسة الحكومة، بدلًا من مرشح لكل حزب، فإذا حصلت هذه الأحزاب مجتمعة على 61 عضوًا في الكنيست، يقوم مرشحهم بتشكيل الحكومة، ولا يحتاج إلى المصادقة عليها من الكنيست، وإذا لم يحصل على أغلبية الـ 61 عضوًا، فإن تكليفه بتشكيل الحكومة يأتي من الرئيس، ولا يحتاج إلا تأييد 40 عضوًا من الكنيست (ليبرمان، 2019).

وهناك مقترح آخر قدمه المركز الإسرائيلي للديموقراطية، يقضي بأن يكون رئيس القائمة الأكبر هو رئيس الحكومة، ولا يحتاج إلى ثقة الكنيست كي يشكل حكومته. ويتضمن المقترح إلغاء قانون حل الكنيست بسبب عدم تمرير الموازنة، ومنع الأحزاب التي تتحالف قبل الانتخابات، من الانقسام بعد الانتخابات، وكذلك تقييد إمكانية إسقاط الحكومة بتصويت 61 عضو كنيست، واشتراط ذلك بتصويت العدد نفسه لمرشح آخر لرئاسة

الحكومة، وهو ما يمكن تسميته "حجب ثقة ببناء"، أي أن التصويت قد يُسقط حكومة، لكنه يقيم حكومة بديلة من قبل الأغلبية التي صوتت على إسقاط الحكومة نفسها. ويتضمن المقترح أيضا، منع حل الكنيست قبل انتهاء ولايته، إلا بتصويت 70 من أعضائه بدلاً من 61، وبذلك يصبح من الممكن تغيير الحكومة، وحجب الثقة عنها، دون أن يُحل الكنيست تلقائياً (ليبرمان، 2019).

من شأن هذا المقترح أن يزيد من التعاون بين الحكومة والأحزاب، وبين الأحزاب نفسها، مما يزيد المساحة المشتركة بينها، كما يقول يوحنا بلسنر، رئيس المركز الإسرائيلي للديموقراطية. ولكن هذه الطريقة، من شأنها أن تخدم القائمة العربية أيضا، وربما هذا هو أحد أسباب رفضها من قبل الأحزاب الصهيونية. ويقترح بلسنر أيضا، ضرورة توقيع عقوبات على من يخالف من الأحزاب، مثل منع الحزب من الترشح في الانتخابات التالية.

المشكلة هي أن هذه المقترحات تحتاج إلى أعضاء كنيست يتبنونها. لكن في الواقع، تنطلق الأحزاب الإسرائيلية من مصالح ضيقة، تتناقض مع هذه المقترحات، مما يمنع تمريرها. والفرصة الوحيدة لتمريرها، يمكن أن تتاح في حال تشكيل حكومة وحدة وطنية بين الكتلتين الكبيرتين، الليكود و"أزرق أبيض"، ولكن هذه الكتل لم تستطع تشكيل حكومة وحدة، مما يعني استمرار الأزمة (ليبرمان، 2019).

سقوط خيار اليسار

تشير معطيات المشهد السياسي الإسرائيلي، إلى أن اليسار الصهيوني في تراجع مستمر، وربما تندثر بعض أحزابه، فمعظم ناخبيه تحولوا لصالح حزب الوسط "أزرق أبيض". لم يأت ذلك فجأة، وإنما تم نتيجة عملية طويلة من التراجع. فقيادات سابقة من أحزاب اليسار، تعتبر أن عصر هذه الأحزاب قد ولى، وأصبح اليسار الصهيوني بحاجة لأطر جديدة، خوفا من عدم الوصول إلى نسبة الحسم في انتخابات آذار/ مارس 2020. والرهان على حزب "أزرق أبيض"، الذي أثبت أنه يمكن أن يُسقط نتتياهو، يتزايد يوما بعد يوم. وبعد أن نجح غانتس في الحصول على تكليف من رئيس الدولة بتشكيل الحكومة، كبديل لنتتياهو، لأول مرة منذ عام 2009، أصبح هو خيار الوسط واليسار، وليس حزبا العمل وميرتس.



יום הבחירות בתל אביב. ספטמבר 2019 צילום: מוטי מילרוד

الصورة من الدعاية الانتخابية بتل أبيب في انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019

في انتخابات عام 1992، حصل حزب العمل وميرتس على 44.3% من أصوات الناخبين، أي 56 مقعدًا في الكنيست، حيث حصل العمل على 44 مقعدًا، وميرتس على 12 مقعدًا. وفي انتخابات عام 2015، حصل تحالف الحزبين مع حزب الحركة بقيادة تسيبي ليفني، على 22.6% من الأصوات، أي 29 مقعدًا في الكنيست. وفي انتخابات نيسان/ إبريل 2019، حصل حزب العمل على 4.4% فقط من الأصوات، أي 6 مقاعد، بينما حصل حزب ميرتس على 3.6% من الأصوات، أي 4 مقاعد. أما حزب جيشر، أي الجسر، بزعامة ليفي بوكسيس، فلم يبلغ نسبة الحسم، ولم يحصل إلا على 1.7% فقط من الأصوات. أما في انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019، فقد تحالف حزب العمل مع حزب الجسر، وحصلًا معًا على 4.8% من الأصوات، بينما حصل المعسكر الديمقراطي، وهو تحالف ميرتس وحزب باراك، على 4.4% من الأصوات. وفي المجموع، حصل كل اليسار على 11 مقعدًا فقط.

انكماش اليسار من 56 مقعد عام 1992 الى 11 مقعد عام 2019



وفقاً لدراسة نتائج الانتخابات أعلاه، وبناءً على معطيات الانتخابات في معازل أحزاب اليسار التقليدية، مثل حيفا وجفعتايم وكثير من الكيبوتسات، يتضح أن الكثير من أصوات اليسار، ذهبت إلى تحالف "أزرق أبيض"، مما يؤشر بوضوح، على أن جمهور اليسار، وجد بديلاً لأحزابه التقليدية، أي العمل وميرتس. وهذا المؤشر بدأ واضحاً منذ انتخابات 2009، عندما صوت ناخبو حزب العمل لحزب الحركة بقيادة تسيبي ليفني، التي كانت منافساً حقيقياً على رئاسة الحكومة، في مواجهة نتنياهو، فحصل حزب العمل في حينه

بقيادة إيهود باراك، على 13 مقعدًا، أي 9.9% من الأصوات، بينما وصل حزب ميرتس إلى الحضيض، بحصوله على 3% من الأصوات، أي 3 مقاعد فقط. (هخت، 2019)

من الواضح أن توجه جمهور اليسار، هو ترك أحزاب اليسار، والبحث عن أحزاب وسط، والسبب هو أن آراء الوسط لم تعد مقبولة داخل أحزاب اليسار، كما تقول عضو الكنيست نحمياس فرايبين، فكان الحل هو ترك هذه الأحزاب والانتقال للوسط، وهي نتيجة الانزياح نحو اليمين في كل الطيف السياسي في "إسرائيل"، بما فيه أحزاب اليسار. وعندما حاولت زعيمة حزب العمل شيلي يحيموفتش، تبني آراء يسارية، بعد احتجاجات عام 2011 على غلاء المعيشة والسكن، ذهب مصوتوها في انتخابات 2013 إلى الوسط، وخاصة إلى حزب "يوجد مستقبل" بزعامة يائير لبيد. ولم ينجح يتسحاق بوجي هرتسوغ، الذي أصبح زعيمًا لحزب العمل فيما بعد، بوقف هذا الانزياح، عندما تحالف مع ليفني فيما سمي بـ "المعسكر الصهيوني"، رغم تحقيقه نتائج جيدة في انتخابات عام 2015. (هخت، 2019)

ورغم أن حزبي العمل وميرتس قبل الانتخابات الأخيرة، في نيسان/ إبريل وأيلول/ سبتمبر 2019، حصلوا على نسبة الحسم بفضل الأصوات العربية، إلا أن أحد أسباب تراجع اليسار بهذا الشكل في الانتخابات الأخيرة، هو فقدان الصوت العربي، خاصة بعد أحداث تشرين أول/ أكتوبر 2000، حيث قتلت الشرطة الإسرائيلية، في ظل حكومة اليسار بقيادة إيهود باراك، 13 مواطنًا عربيًا، أثناء مظاهرات مؤيدة لانتفاضة الأقصى في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يقول عضو الكنيست السابق دوف حنين، إن اليسار يتناقض مع نفسه، فهو يتحدث عن التعايش مع العرب في المحيط، لكنه لا يستطيع التعايش مع العرب في داخله. ولم ينجح اليسار الصهيوني في تأسيس أحزاب تقدمية، تضم مجموعة أقلية، على غرار الحزب الديموقراطي الأمريكي، الذي يستقطب السود في صفوفه. بينما في "إسرائيل"، تم التعامل مع العرب، من قبل اليسار بقيادة باراك، كأعداء، مما ولد الغضب في أوساط الجمهور العربي. (هخت، 2019)

ويضيف حنين أن اليسار تعامل مع العرب كداعمين له، إذ كان يحصل على أغلبية أصواتهم حتى انتخابات 1977، أو يعتبر الأحزاب العربية، أحزابًا تدور في فلكه، خاصة عندما حصل باراك على 95% من أصوات العرب في انتخابات 1999، ولكنه في المقابل، قتلهم في مظاهرات تشرين أول/ أكتوبر 2000، المعروفة بمظاهرات أكتوبر، مما أحدث صدمة، وخلق فجوة، أخذت في الازدياد بين الجمهور العربي وبين اليسار الصهيوني، لم يستطع اليسار، أو ربما لم يرغب بإعادة جسرها، بل إن هذا اليسار نفسه، وليس اليمين، هو الذي أعلن أنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام بعد كامب ديفيد عام 2000. وبناءً عليه، لم

يعد للعرب ما يبحثون عنه عند اليسار الصهيوني. إضافة إلى أن اليسار عاد واتفق مع اليمين، الذي طالما قال إنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام، وبالتالي أفقد باراك اليسار ورقتي قوة مهمتين، هما الناخب العربي، والبرنامج السياسي القائم على حل الدولتين، الذي لم يكن لدى اليمين.

مظاهرة لعائلات شهداء اكتوبر 2000 في الناصرة عام 2007



הפגנה של משפחות הרוגי אוקטובר 2000 בנצרת, ב-2007.

على اللافتة: باراك مجرم حرب

يقول رئيس الكنيسة سابقا أبراهام بورغ، وهو من حزب العمل، إنه لا يوجد يسار في "إسرائيل"، وأن الموجود لا يرتقي لهذا الوصف. فأكثر الأحزاب يسارية، وهو حزب ميرتس، هو مجرد حزب امتيازات حصرية لليهود، ولا يملك برنامجًا اجتماعيًا يتناسب مع وصف حزب يساري. وبالتالي، لا يمكن وصف حزب عنصري بأنه حزب يساري. أما حزب العمل، فقد تخلى عن برنامجه السياسي "اليساري" تمامًا، كي يتحالف مع أورلي ليفي أبوكسيس "اليمينية". (هخت، 2019)

من ناحية ثانية، ووفقا لمعطيات الانتخابات الأخيرة في أيلول/ سبتمبر 2019، يرى البروفسور كميل فوكس، المختص باستطلاعات الرأي، أن اليسار حصل على أصوات عربية مكنته من الحصول على أكثر من مقعد واحد، مما يعني أن الوزن الحقيقي للييسار، دون الصوت العربي، هو أقل من النتائج المعلنة،

خاصة أن الاستطلاعات تشير إلى تراجع مستمر في التصويت العربي لصالح اليسار، مع تصاعد في التصويت للقائمة العربية المشتركة، وهذا يعني أن أحزاب اليسار، قد لا تحصل على نسبة الحسم في الانتخابات القادمة. وإذا حصلت على نسبة الحسم، فهذا سوف يشكل خطرًا على كتلة "أزرق أبيض"، وإمكانية منافستها لكتلة اليمين، مع سلبية، أو عجز، غانتس عن القيام بدور بهذا الصدد، كالذي يقوم به نتنياهو مع أحزاب اليمين الصغيرة، لضمان بقائها، وعدم تبديد أصواتها. هذا إضافة إلى محاولات بيرتس، الرئيس الحالي لحزب العمل، التحالف مع كتلة "أزرق أبيض"، وبالتالي يوقف حزب العمل رسميًا، تحول مصوته إلى الوسط، ولكن "أزرق أبيض" هو الذي رفض الفكرة؛ خوفًا من ازدياد عدد الحصص، واستبعادًا للكثير من الخلافات الداخلية في صفوف حزب العمل، والتي سيحضرها معه في حالة التحالف مع "أزرق أبيض".

وهناك سبب آخر لتراجع اليسار، يكمن في تخليه عن دفيئاته الأيديولوجية، التي كانت ترفده بالكوادر والنشطاء، وتساعده على استقطاب الشباب. لقد فقد اليسار حركات الشبيبة، وتخلّى عن النشاط الاجتماعي الدائم، وتخلّى عن اتحاد نقابات العمال "الهستروت"، الذي كان عموده الفقري، ولم تعد له بؤر تربية تنسجم معه في برامج، أو يستعين بها في التنظير لأفكاره، واقتصر على النشاط السياسي. وفي هذا السياق، تضم أحزاب اليسار مركبات عربية، وتؤمن بـ "إسرائيل" الجديدة، تكون فيها دولة مدنية، أي دولة لكل مواطنيها، بما في ذلك العرب. وهذه، من ناحيته، هي الوسيلة الوحيدة لعودة اليسار بقوة. كما دعا زعيم حزب "ميرتس" نيتسان هوروبيتس، إلى الوحدة مع العرب، كوسيلة وحيدة لتجديد اليسار، والدولة أيضا (هخت، 2019).

ما يمكن استنتاجه، هو أن اليسار، حتى بتفكيره التحالف مع العرب من أجل البقاء في الكنيست، إنما يسعى بذلك إلى الاختفاء من مركبات النظام السياسي الصهيوني، القائم على عزل العرب، حيث أن ناخبيه اليهود، سيتركونه، ويتحولون إلى الوسط، ويصبح اليسار أجزأً عربية، وهذا يعني شهادة وفاة لأحزاب اليسار الصهيونية إلى الأبد، لأن المزاج الصهيوني الحالي، لا يحتمل اليسار الذي يتحدث عن حل الدولتين، ومن باب أولى لن يحتمل هذا المزاج، أجزأً صهيونية تساوي بين العرب واليهود، بل ربما يصبح قادتها من العرب.

وفي المقابل، يحصل العكس لدى اليمين والمتدينين، إذ أصبحت البرامج السياسية تناقش في الجامعات الدينية، والمؤسسات التوراتية، وأصبح رجال الدين يتولون المناصب السياسية العليا، مثل رئيس بلدية اللد، الذي يعتبر أحد حاخامات التوراة البارزين.

يُضاف في هذا السياق، أن زعيمة حزب ميرتس سابقا، دعت إلى الوحدة، ولو شكليًا، بين حزبيها وحزب العمل، على هدف واحد هو إسقاط نتنياهو، وذلك كوسيلة وحيدة لمنع تبدد الأصوات، ولكنها لم تتجح، وبالذات لأنها تدعو إلى تقارب أكبر بين الأحزاب الصهيونية والأحزاب العربية، حيث دعت إلى تقارب "أزرق أبيض" مع القائمة العربية على قاعدة المساواة، وهذا ما لا يمكن أن يحصل.

صعود بيني غانتس

شكل تحالف "أزرق أبيض" بقيادة غانتس، نجاحًا كبيرًا للمعسكر المناهض لنتنياهو شخصيًا، وليس لليمين، حيث ضم التحالف مركباتٍ لا تقل يمينية عن حزبي الليكود و"إسرائيل بيتنا"، من أمثال بوغي يعلون، وزير الدفاع سابقا عن حزب الليكود، الأكثر تشددًا من نتنياهو، ويائير لايبيد، ذو السياسة اليمينية العلمانية. لقد لعبت شخصية غانتس، المعاكسة لشخصية نتنياهو، كونه ليس سياسيًا مخضرمًا مثله على الأقل، دورًا في تشكيل بديل استطاع أن ينافس بقوة، رغم أن سر نجاحه في تشكيل تحالفه، وفي حصد الأصوات، يكمن في سر واحد، هو نفور الناخب من شخصية نتنياهو، ليس أكثر. (لفنسون، 2019)

غانتس معروف بترده وتأخره في إعطاء المواقف، وحتى الكلام، وهذا يستفز ناخبيه وحلفائه، لكنه نجح في احتواء تناقضات، وقيادة تحالف يضم شخصية متردة وكثيرة الطلبات، هو يائير لايبيد. واستطاع غانتس أن يتحول لزعيم أكبر حزب، بعد أن كان حلمه أن يكون حزبه هو الحزب الثاني، وأن يكون هو وزيرًا للدفاع بحكومة نتنياهو، ومن ناحية أخرى، حاول نتنياهو حصر الخصومة السياسية بشخص غانتس؛ كي يُضعفه، فيُضعف معسكره، إلا أنه ساعده من حيث لم يرغب، فحوّله إلى زعيم معسكر منافس له. وحتى قانون القومية، الذي مرره نتنياهو بهدف ضرب إسفين بين المعسكر الآخر والعرب، لم ينجح. وظل نتنياهو يجرّض ضد غانتس والعرب ككتلة واحدة، وذلك بوصفهم بكلمة "هم" في خطابه، وظل يقول عنهم تحالف اليسار، لإبعاد ناخبي الوسط عنهم. إلا أن ناخبي الوسط، أمثال حزب "كولانو" بزعامة كحلون، صوتوا لغانتس، عندما حل كحلون حزبه، وعاد إلى الليكود. (لفنسون، 2019)

في المقابل، حافظ غانتس على خطاب وسط، خاصة أن خبراء الاستطلاعات، أخبروه أن الناخبين الذين يعتبرون أنفسهم يسارًا، لا تبلغ نسبتهم إلا رقمًا أحاديًا، بينما من عرفوا أنفسهم كناخبي يمين، يبلغون 20%. وعليه، اختار غانتس التمسك بشعارات وسط، لأنه القطاع الأوسع، فرفع هو وحزبه شعارًا خدّمه كثيرًا، هو شعار "لا يمين ولا يسار، إسرائيل قبل كل شيء"، في حين ظل نتنياهو على شعار اليمين الذي نادى به منذ 30 عامًا، لذلك سيسعى غانتس إلى تجنيد أصوات إضافية من يمين الوسط، فإذا ما استطاع الحصول

على مقعدين إضافيين على حساب الليكود، فسيكون بإمكانه، كما يعتقد، تشكيل حكومة دون الحاجة للعرب، مما يسهّل الطريق أمام ليبرمان للتحالف معه.

أخيرًا، أمام غانتس معركة انتخابات طاحنة على كل صوت، وعلى كل جماعة صغيرة، وليس من المتوقع حدوث تغييرات كبيرة، أو انزياح كبير، من معسكر إلى المعسكر المقابل (لفنسون، 2019).

العلاقات الخارجية

نفذ مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، مع مجموعة من الخبراء وأصحاب التجربة، في عامي 2017 و 2018، عملاً غير مسبوق، حيث تمت دراسة كل البدائل التي تم تجربتها سابقاً، وتلك التي تقف أمام "إسرائيل" اليوم، وناقش مع كثير من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، كل السيناريوهات، وبناءً على ذلك اقترح المركز إطاراً استراتيجياً لـ "إسرائيل"، اعتبره رئيس المركز عاموس يدلين، خلافاً وواقعياً.

على مستوى القضية الفلسطينية

يقول يدلين إن "إسرائيل" لا تملك استراتيجية وطنية مبلورة ومتفق عليها. وخلال الـ 30 سنة الماضية، كما يقول، كان هناك نموذجان: حل الدولتين، أو الدولة الواحدة. أما فكرة حل الدولتين، ففشلت تماماً، والسبب كما يزعم، هو انقسام الفلسطينيين، و"التطرف" عندهم. وخيار الدولة الواحدة، الذي تمضي فيه "إسرائيل"، هو خيار كارثي كما يرون (بيدلين، ديكل، ولافي، 2018).

لذلك، فإن المقترح هو نموذج ثالث، وذو ثلاثة مستويات:

على المستوى الثنائي:

في ظل مطالبة الفلسطينيين بحق العودة، والانقسام بين فتح وحماس، واستمرار التحريض على كراهية "إسرائيل"، كما يرى يدلين، فلا أمل في التوصل إلى سلام، ولكن من الممكن تحقيق تسويات واتفاقيات محلية ومحدودة، وتفاهات غير معلنة، تُحسّن أوضاع الفلسطينيين، دون الإضرار بأمن "إسرائيل" واستقرارها.

على المستوى الإقليمي:

يتضمن ذلك إعلان إسرائيلي موثوق عن خطة سياسية لتنفيذها على الأرض، وتشجيع العالم العربي على الحوار مع "إسرائيل". وعلى أن تتضمن هذه الخطة دفع ثمن مالي وأمني وإقليمي "إعطاء أرض"، والتعاون ضد إيران، ودعم الاقتصاد الفلسطيني.

على المستوى الداخلي:

في حالة عدم وجود شريك فلسطيني، فإن على "إسرائيل" أن تبادر، وتحدد حدودها التي تضمن أمنها، وشكلها الديموقراطي، ويهوديتها، وقوتها العسكرية والسياسية و"الأخلاقية". ولتحقيق ذلك، حسب يدلين أيضا، فإن "إسرائيل" تحتاج إلى القيام بأربع مبادئ، هي:

1. تحديد الهدف القومي.
2. ضمان بقاء "إسرائيل" كدولة يهودية وديموقراطية وأمنة ومحقة، وذلك من خلال قطع الطريق على مسار الدولة الواحدة، والحفاظ على خيار الدولتين، وإعلان "إسرائيل" عدم رغبتها، أو نيتها، حكم الفلسطينيين.
3. التوقف عن انتظار موافقة الفلسطينيين على السلام، الذي لن يكون في عهد هذا الجيل، وأن تقرر "إسرائيل" بشكل مستقل، كيف وأين ستعيش، أي في أي حدود.
4. عدم العودة إلى أخطاء الانفصال "خطة شارون"، والاحتفاظ بالقدرة على العمل عسكريًا واستخباريًا غرب الأردن.

المسارات

1. الإعلان مجددًا عن الاستعداد لاتفاق سلام، إذا تنازل الفلسطينيون عن حقوقهم في فلسطين التاريخية، مثل حق العودة، والاعتراف بحق اليهود في دولة يهودية في فلسطين.
2. تقسيم الضفة الغربية، دون موافقة الفلسطينيين، إلى قسم للفلسطينيين يتمتع بتواصل جغرافي، ويشمل 65% من الأرض على 3 مناطق، تبقى منها 3 كتل استيطانية كبيرة تحت السيطرة الإسرائيلية، وتخضع للمفاوضات منطقة أمنية في غور الأردن، والمستوطنات المعزولة، ويُسمح بالبناء في الكتل الثلاثة الكبيرة، مع تجميده في المستوطنات المعزولة.

3. احتفاظ "إسرائيل" بحرية التحرك الأمني والعسكري في الضفة الغربية، ميدانًا وتكنولوجياً؛ لإحباط أي عمل مقاوم.

4. استكمال بناء جدار الفصل.

5. وضع خطة اقتصادية طموحة وشاملة؛ لتطوير المناطق الفلسطينية وترميمها (بيدلين، ديكل، ولافي، 2018).

بالطبع، هذا التقدير ليس مُلزمًا لحكومة "إسرائيل"، لكنه يحاول الاقتراب من توجهات الائتلاف الحكومي، خاصة على صعيد الموضوع الأمني، الذي يتضمن إبقاء السيطرة الأمنية في الضفة الغربية وغور الأردن، بيد "إسرائيل". ويؤكد هذا التقدير أن القوة التي تتمتع بها "إسرائيل"، والفرصة التاريخية المتاحة أمامها، ليس بالضرورة أنها توافق رؤية سياسية تمكنها من الاستعادة منها، لا سيما وأن الائتلاف الحاكم، يتكون من أحزاب يمينية تتنافس في التطرف، وتعيش مزايداتٍ سياسية تعيق تقدم عمل أي حكومة. وعليه، فإن الخطر الوجودي، الذي يتحدث عنه الباحثون، ما زال قائمًا، والديموقراطية في "إسرائيل" تنقلص تدريجيًا، والطابع اليهودي العنصري للدولة يتزايد، وذلك في ظل تقارب ديموغرافي مع الفلسطينيين، يهدد الشكلين الديموقراطي واليهودي للدولة.

على الصعيد الإقليمي

تعرضت العلاقات الخارجية الإسرائيلية خلال عام 2019، لعدة انتكاسات، رغم نجاح نتنهاو في السنوات الأخيرة، في الحصول على مواقف غير مسبوقة من الإدارة الأمريكية، مثل إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، والاعتراف بضم الجولان، والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لـ "إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وتصريح وزير الخارجية بأن المستوطنات لا تتعارض مع القانون الدولي. إلا أن الانسحاب الأمريكي من سوريا بقرار مفاجئ من ترامب، شكّل تحديًا كبيرًا لـ "إسرائيل"، التي اكتشفت فجأة أن "المتعطي بأمريكا عريان" (فسكين، 2019).

ورغم نجاحه في اختراق حاجز التطبيع العربي والإسلامي، والمتمثل بإعادة العلاقات مع تشاد، واللقاءات مع قادة من دول الخليج، وزيارة سلطنة عمان، وعقد ورشة في البحرين، وقيام وفود إسرائيلية بزيارة عدد من دول الخليج العربي، إلا أن ما حاول بناءه من حلف إقليمي ودولي، لم يحصل من خلاله على ما كان يطمح إليه في الواقع. فلم تقلح إدارة ترامب في ضرب إيران، وتدمير قوتها كما أراد، ولم تستطع الأنظمة العربية التي تحالف معها، أن تقوم بحرب ضد إيران، بالوكالة عن "إسرائيل"، بل إنها تراجعت أمام إيران،

وتسببت بتقدم إيراني إضافي، إلى درجة تحقيق إيران مكاسب استراتيجية، مثل ضرب العصب الاقتصادي والأمني السعودي، المتمثل بشركة أرامكو، وتفكك المعسكر المعادي لإيران، بعدما قررت الإمارات العربية المتحدة، التحول إلى الحوار والتنسيق مع جارتها على الضفة الشمالية لمضيق هرمز، بدلاً من لغة العداء والتهديدات. يُضاف إلى ذلك، فشل هذه الدول في حصارها لقطر، والذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة ننتياهو، استنادًا إلى مطالب دول الحصار من قطر، والتي شملت ضرورة قطع العلاقة مع إيران، ومع حركة المقاومة الإسلامية حماس، وجماعة الإخوان المسلمين (فسكين، 2019).



ننتياهو ورئيس تشاد

رفض الأردن تجديد عقد تأجير أراضي الغمر والباقورة

رغم ما بدا كنجاحات حققها ننتياهو في ملف التطبيع مع العالم العربي، شكّل رفض الأردن تجديد اتفاقيات الإيجار في الباقورة، انتكاسة أخرى لرجل الدولة "الكبير" بنيامين ننتياهو، وحكومته الفاشلة، وذلك وفقاً لما كتبه أوري مسغاف في صحيفة هآرتس بتاريخ 2019/11/11، الذي أشار إلى أنه، وعلى مدار العقد الماضي، تدهورت العلاقات مع المملكة الهاشمية، حيث خضع الملك عبد الله لضغط سياسي داخلي، بسبب الجمود السياسي، وجولات القتال في قطاع غزة. وكانت الذروة حادثة السفارة في عمان في تموز

2017، عندما هاجم حارس أمن إسرائيلي صبيًا أردنيًا، وفتح النار عليه فقتله، وقتل مالك البناية الذي كان يقيم هناك. وفشل ننتياهو وحكومته في تطويق الحدث، الذي وصفوه بعملية هجوم قومي على الحارس الإسرائيلي، بل ودعا ننتياهو الحارس القاتل إلى مكتبه، مع السفارة عينات شالين، التي تم نقلها إلى "إسرائيل" عقب الأحداث، فأخذت تتفاخر مع ننتياهو أمام الكاميرات والميكروفونات، بعدها رفض الأردن السماح لها بالعودة إلى مكتبها في عمان. وبعد هذا الإذلال للأردنيين، وجد الملك عبد الله صعوبة في تجديد اتفاقيات الإيجار.

وفقا لاتفاقية السلام بين "إسرائيل" والأردن، يجب على الطرف الراغب في الانسحاب من تجديد ترتيبات الإيجار، أن يُخطر بذلك قبل عام. وبالفعل في أكتوبر 2018، أعلن الملك عبد الله أنه لا ينوي تجديد عقد الإيجار، وفعلاً لم يجدد، وخرج الإسرائيليون من هذه الأرض في نوفمبر 2019 (هآرتس، 2019).



البوابة والجسر المؤديان للباقورة والغمر

كانت الأراضي الأردنية المؤجرة، تشمل 300 كيلومتر مربع. وكجزء من اتفاقية السلام الموقعة معها عام 1994، تم نقلها إلى المملكة بموجب إصلاحات حدودية، كما تم الاتفاق على جيبين مهمين: الغمر والباقورة. تم إعلانها منطقة منزوعة السلاح، على أن يتم تجديد عقد الإيجار لها كل 25 عامًا وفقا لاتفاق الطرفين. وقد سُمح للإسرائيليين بالدخول إليها، وسُمح للمزارعين الإسرائيليين بزراعة الأراضي هناك. وفي

الباقورة، سُمح أيضا بالقيام بجولات سياحية. حظيت الباقورة بأهمية تاريخية ورمزية، حيث كانت تضم محطة الطاقة الكهرومائية. وبعد توقيع اتفاقية السلام بين الطرفين، تم إضافة موقع رمزي آخر، هو جزيرة السلام، وهو مكان مقتل سبع فتيات إسرائيليات، على يد جندي أردني في آذار/ مارس 1997، وبُني نصب تذكاري لهن في الموقع (هأرتس، 2019).

وفي إحياء الذكرى الـ 25 لتوقيع اتفاقية وادي عربة، تحدث نتتياهو بطريقة مستقرة، بقوله إن السلام مع الدكتاتوريات هو أمر صعب، ولا يتم تحقيقه إلا عبر الحرب والردع، وإن اتفاقيات السلام مع مصر والأردن، هي نتيجة لهزيمة الأنظمة عسكريًا في عامي 1967 و1973 (باندر، 2019).

ومع نهاية العام، واجهت "إسرائيل" تحديًا آخر في العلاقات الخارجية، وهو طرح وزير خارجية لوكسمبورغ جان إسلبورن، مبادرة لاعتراف دول الاتحاد الأوروبي بدولة فلسطينية، بهدف إنقاذ حل الدولتين، وذلك في رسالة وجهها لنظرائه في الاتحاد. ورغم أنه أكد على أهمية أمن "إسرائيل"، إلا أن الأمر أقلق السياسيين فيها. وتأتي مبادرة إسلبورن، وفقا لمصادر أوروبية، ردًا على تصريح وزير الخارجية الأمريكية بومبيو قبل أسبوعين، الذي قال فيه إن المستوطنات لا تخالف القانون الدولي، وهو ما يعني أن إنجاز نتتياهو على صعيد الولايات المتحدة، يقابله إخفاق في اتجاهات أخرى، مثل أوروبا، وأن فتحة أبواب تطبيع جديدة مع بعض العرب، يقابله تراجع في العلاقات مع عرب آخرين (رابيد، 2019).



الاتفاق التركي الليبي

كتب حيدر أورتش، الخبير في دراسات الشرق بمركز دراسات الشرق الأوسط في أنقرة، أن تركيا قررت التواجد في شرق البحر المتوسط، والدفاع عن حقوقها النابعة من القانون الدولي بأي ثمن. يبدو أن الحكومة الإسرائيلية أدركت أنه ليس لديها خيار، سوى العودة إلى طاولة المفاوضات مع تركيا، حيث أن "إسرائيل" تبحث منذ فترة طويلة، عن طرق لنقل الغاز الطبيعي، الذي سيتم جمعه من حقول الهيدروكربون في شرق البحر المتوسط، إلى أوروبا. وكانت "إسرائيل" وتركيا قد وقعتا اتفاقية تطبيع في يونيو/حزيران 2016، للتعاون في مشروع خط أنابيب، لنقل الغاز الطبيعي من شرق البحر المتوسط إلى أوروبا، عبر تركيا. لكن محاولة الانقلاب في 15 يوليو/تموز، التي حصلت بعد الاتفاقية، منعت العلاقات من التحسن على الفور. وبعد شهرين، بدأت الاجتماعات بين اللجان من البلدين، ووافقت الحكومتان من حيث المبدأ، على بناء خطوط الأنابيب. وعلى الرغم من أن القيود التي اقترحتها الحكومة الإسرائيلية، فيما يتعلق ببيع الغاز الطبيعي لدول ثالثة، والمخاوف المتعلقة بتمويل المشروع، أدت إلى إطالة العملية، إلا أن الإرادة السياسية، كانت لازمة للتغلب على هذه العقبات. (اورتش، 2019)

وفي الأشهر التالية، أصبح إنجاز المشروع مستحيلًا؛ بسبب عدم رغبة القبارصة اليونانيين، والحكومة المصرية، في التعاون مع تركيا، إلى جانب فشل الجهود المبذولة لحل مشكلة قبرص، وقرار الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، ورد فعل تركيا على القرار، وبشكل خاص رد فعل الحكومة

الإسرائيلية على مظاهرات مسيرات العودة الكبرى، حيث توترت العلاقات التركية الإسرائيلية أكثر؛ بسبب تصعيد اللهجة من قبل زعماء البلدين، وتم "طرد" سفير "إسرائيل" من تركيا، بعد قتل "إسرائيل" 60 فلسطينيًا على الحدود مع غزة.

ومن أبرز التطورات على هذا الصعيد، تشكيل منتدى شرق البحر المتوسط للغاز (EMGF)، في القاهرة في يناير/ كانون ثاني 2019. ولفت انتباه تركيا، أنها هي وسوريا ولبنان، لم يتم ضمها إلى ذلك المنتدى، بينما تم ضم "إسرائيل"، ومصر، وفلسطين، واليونان، والإدارة القبرصية اليونانية. وبينما قال وزير البترول المصري طارق الملا، في كلمته الافتتاحية، إن المنتدى مفتوح أمام الدول "المشاطئة" الأخرى، ذكرت مصادر إخبارية إسرائيلية، أن المنتدى هو مبادرة مناهضة لتركيا، وهدفه منعها من التأثير في المنطقة. (اوروتش، 2019)

أعاد نجاح تركيا في عملية نبع السلام، وتحقيق أهدافها على الحدود السورية، الانتباه مرة أخرى إلى منطقة شرق البحر المتوسط. وكانت تركيا، أثناء العمل على إنشاء منطقة آمنة على الحدود السورية، تواصل أنشطتها في الاستكشاف والحفر، من خلال تواجدها في المتوسط عبر قوات البحرية. كما كانت تركيا تزيد من صعوبة عمل شركات الطاقة الأجنبية في المنطقة، باستخدام تراخيص الحفر التي قدمتها جمهورية شمال قبرص التركية، ولم تعترف بحدود المنطقة الاقتصادية الخاصة، المعلنّة من جانب الإدارة القبرصية اليونانية. (اوروتش، 2019)

وكانت شركة الطاقة الإيطالية "ENI"، قد علقت أنشطة الحفر، بحجة "التوتر" في المنطقة، نتيجة التدابير التي اتخذتها تركيا. وكانت دعوات تركيا الملحة للمفاوضات، والتي لم تكن تتلقى ردودًا مناسبة من دول أخرى في المنطقة، قد تسببت في جعل اللعبة أكثر جدية. لذلك قررت تركيا التواجد في شرق البحر المتوسط، والدفاع عن حقوقها النابعة من القانون الدولي بأي ثمن. وقد قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: "لا يمكنك أن تكون على الطاولة، إلا إذا كنت في الميدان". ونتيجة لذلك، تم في 27 تشرين ثاني/ نوفمبر، توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، التي مثلتها حكومة الوفاق الوطني الليبية، المعترف بها من قبل الأمم المتحدة. (اوروتش، 2019)

وبموجب هذا الاتفاق، تم تعيين الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، وأصبح أي اتفاق محتمل بين إدارة قبرص اليونانية واليونان، وبين اليونان ومصر، عديم الفائدة. يُضاف إلى ذلك، أن هذا الاتفاق، يجعل من المستحيل الانتهاء من مشروع خط أنابيب شرق البحر المتوسط، الذي يخص كلاً من "إسرائيل" ومصر واليونان

وجزيرة قبرص، والذي يهدف إلى نقل غاز شرق المتوسط إلى أوروبا، دون عبور المناطق البحرية التركية، حيث يجب أن توافق تركيا على عملية النقل. وفي إشارة إلى التوتر، أفادت التقارير الإعلامية، أن سفينة الأبحاث الإسرائيلية "بات جاليم"، اضطرت إلى مغادرة المياه القبرصية، بعد تحذيرات من سفينة حربية تركية، في 19 تشرين ثاني/نوفمبر، وذكر أورتش، أن توقيت مثل هذه الأخبار، يلفت النظر أكثر من المحتوى نفسه، حيث جاء الإعلان عن الاتفاقية التركية الليبية، عقب إنهاء أنشطة الشركات الإسرائيلية، الشريكة في حقل غاز "أفروديت"، تحت ذريعة الخلاف بين تركيا والإدارة القبرصية اليونانية. ويبدو أن الحكومة الإسرائيلية، حسب أورتش، أدركت أنه ليس لديها خيار، سوى العودة إلى طاولة المفاوضات مع تركيا (أورتش، 2019).

الوضع الاقتصادي والاجتماعي

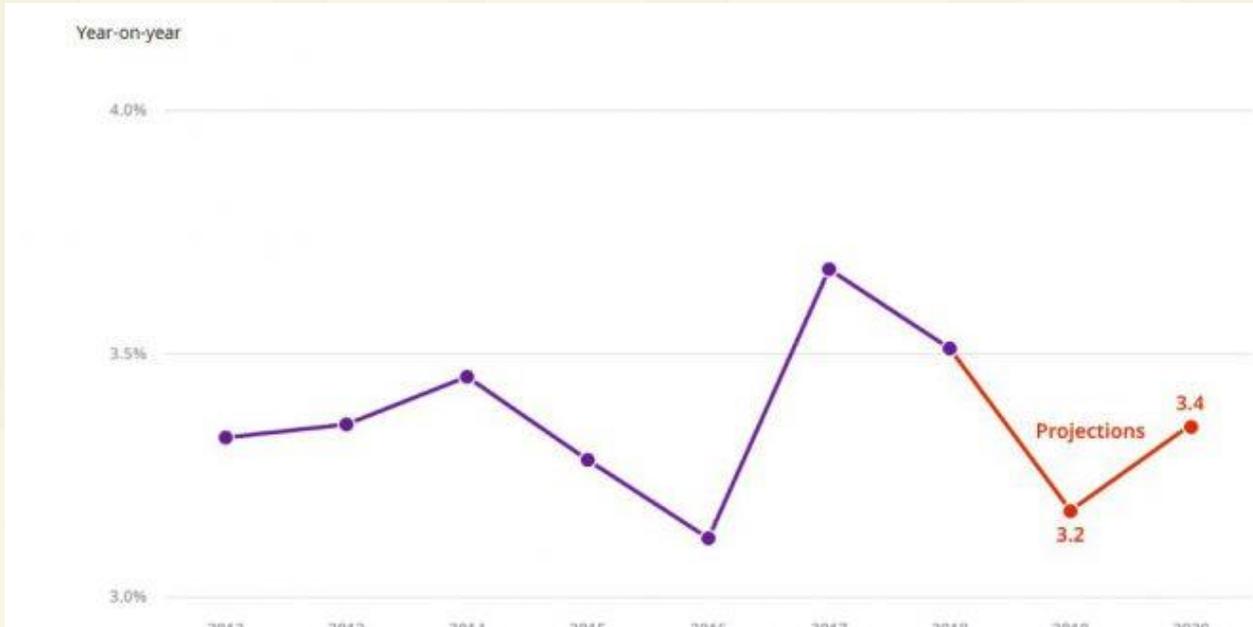
الواقع الاقتصادي

وفقا لتوقعات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي "OECD"، التي نُشرت في الحادي والعشرين من أيار/مايو 2019، والتي لم تأخذ بالحسبان عمليات الانتخابات المتكررة، فإن معدل النمو الاقتصادي الذي كان متوقعا في "إسرائيل" خلال عامي 2019 و 2020، هو 3.1% إلى 3.2%. وعليه، من المتوقع أن يبقى النمو قويا خلال عام 2019، وأن يتباطأ بشكل طفيف خلال عام 2020، دون أخذ الأزمة السياسية بعين الاعتبار.

وخلال هذين العامين أيضا، كان معدل البطالة المتوقع هو 4.1% إلى 4.2%، أي أنه لا توجد بطالة تقريبا. ومعدل التضخم المتوقع هو 1.3% إلى 1.5% فقط. أما عجز الموازنة، فمن المتوقع أن يزيد عن توقعات الحكومة الإسرائيلية بحوالي 3.5%. ومن المتوقع أيضا، ازدياد شراء السلع الاستهلاكية بنسبة 2.6%، والخدمات بنسبة 4.5%، وازدياد نفقات الحكومة على البنى التحتية والرفاه والإسكان، مما سيزيد النمو الاقتصادي. (زايغر، 2019)

شملت توصيات "OCED" لـ "إسرائيل"، إيقاف عجز الموازنة عبر تقليص النفقات، وتطوير شفافية الجهاز الضريبي لزيادة الدخل. كما أوصت بزيادة الجدوى في القطاع العام، من خلال تطوير الخدمات عبر الحكومة الإلكترونية. وأكدت المنظمة على ضرورة الإصلاحات الهيكلية؛ لزيادة النمو، وتقليص الفوارق الاجتماعية، وذلك من خلال إصلاحات في الأسواق، وتشجيع المنافسة في قطاعات معينة، ودعم تشغيل

الفئات المهمشة، وتوزيع أكثر ملاءمة للموازنة، وذلك بهدف تقليص الفجوات بين منطقة وأخرى، وزيادة دعم التعليم والخدمات الأخرى في البلدان الضعيفة نسبياً. (زايجر، 2019)



القضايا الاجتماعية

تحت عنوان (انجازات رئيس الحكومة حتى هذه اللحظة) كتبت المؤرخة ريبكا شفق ليسك في موقع اخبار 1 معددة اخفاقات نتتيا هو وهو ما اسمته انجازات تهكماً :

- الجهاز الصحي ينهار .فممرات المستشفيات مليئة بالمرضى وهناك نقص بالاطباء والمرضين والسبب غياب ميزانية .
- الجهاز التعليمي في الحضيض.واطفال شعب الكتاب في اسفل سلم الدول المتطورة من حيث انجازهم التعليمي،اضافة الى زيادة اعداد الأولاد في الصف الواحد مقارنة مع الدول المتقدمة،وانخفاض رواتب المعلمين ونقص عددهم في مجالات العلوم واللغة الانجليزية ،اضافة الى جهود وزير التعليم المتدين التي تهدف لجعل اولاد العلمانيين متدينين مع سوء توزيع للميزانية تظلم فيه الضواحي لصالح المركز .

- مؤسسات الطفولة تتعرض للاغلاق بسبب الميزانيات، في ظل وجود 800 ألف عائلة فقيرة، وأكثر من مليون طفل جائع (عند اضافة نسبة الزيادة السنوية).
- نقص في المساكن، وغلاء يمنع الأزواج الشابة من الحصول على بيت، ويتسبب في هجرة عكسية إلى الخارج.
- غلاء معيشة، يجعل أسعار المواد الغذائية تبلغ مستويات خيالية مقارنة مع الدول الأخرى.
- أما الزراعة، التي كانت مصدرًا للفخر، ونموذجًا يُحتذى به في الإبداع، فقد أصبحت تصارع من أجل البقاء.
- في غلاف غزة، يعيش المستوطنون تحت رحمة الصواريخ، وينشأ الأطفال مع عقدة الخوف والرعب، دون حل، ودون ملاجئ وأماكن محصنة للاحتماء بها والحكومة لا تقدم حلولاً بينما
- انعدام المساواة في تحمل الأعباء فالذين يعملون ليعيشوا ويدفعون الضرائب وقيمون اقتصاد الدولة وخدمون في الجيش لا يحصلون على خدمات موازية لخدماتهم مقارنة بالحريديم الذين لا يقدمون شيئاً ويحصلون على كل شيء.
- ضرب مكانة مؤسسات الدولة مثل الشرطة والنيابة والمستشار القضائي والقضاء من قبل رئيس الحكومة ووزراء وأعضاء كنيست ، مما يفقد الناش الثقة بهذه المؤسسات وهذا يضرب اسس النظام الديمقراطي فالتشكيك بالقضاء سيمتد للعالم السفلي وسيشكك المجرمون بالقضاء اسوةً برئيس الحكومة .
- ضرب نبدأ التوازن بين السلطات حيث تستخدم حكومة نتتياهو الأغلبية البرلمانية لضرب هذا التوازن من خلال الهجوم على السلطة القضائية.
- التحريض ضد اجزاء من المجتمع الذين يسميهم رئيس الوزراء اليسار، حيث يعتبر اليمين الوسط ايضاً يساراً وكل من هو على يسار الليكود خائناً، متجاهلاً ان اليسار هو من بنى الدولة ورغم ان اليسار التقليدي الممثل بحزب العمل وميرتس قد اضمحل وشارف على الاندثار الا أن نتتياهو يعتبر الوسط يساراً.
- ازمة مالية ناجمة عن تكرار الانتخابات، حيث كلفت كل معركة انتخابية حوالي مليار ونصف شكيل مما افرغ الميزانية التي كانت يجب ان تخصص للصحة والتعليم والرفاه والأمن وصرفت في المقابل على مصالح سياسية ضيقة لنتتياهو على حد زعم الكاتبة. (شفك ليسك، 2019)

وفي السياق الاجتماعي أيضا، يشير تقرير الفقر السنوي، الذي نُشر مع نهاية عام 2019، إلى معطيات مقلقة للسياسيين الإسرائيليين. فهناك زيادة في عدد كبار السن الفقراء تبلغ 1.6%، وزيادة في عدد الأطفال الفقراء تبلغ 4%، وكل إسرائيلي خامس تم تعريفه كفقير، حيث أن عدد الأولاد الذين تم تعريفهم كفقراء عام 2018، بلغ 841,700، أي أن ثلث الأطفال فقراء، مما يشير إلى أن العائلات كثيرة الأولاد، هي أكثر فقراً، وأن كل عائلة لديها أكثر من أربعة أولاد، سيصعب عليها الصعود فوق خط الفقر، إذا كان الزوجان لا يتقاضيان أعلى من الحد الأدنى الرسمي للأجور. لكن من المهم الانتباه أيضا، إلى أنه رغم هذه المعطيات السلبية، هناك معطيات إيجابية. فعدد الأسر الفقيرة زاد، لكن نسبتها تراجعت من 18.4% عام 2017، إلى 18.0% عام 2018. كما أن هناك انخفاصاً في عمق الفقر بنسبة 5%، باستثناء كبار السن، حيث زاد العمق، وزادت الفجوة سلبياً، بين الدخل الشهري وبين خط الفقر الرسمي. وظلت "إسرائيل" في المكانة الرابعة عالمياً من حيث عدد الفقراء الأفراد، بعد الولايات المتحدة وكوريا وتركيا، ومن بين أكثر دولتين، إلى جانب تركيا، فيهما أطفال فقراء (دبير، 2019).

من المتوقع أن تكون هذه المعطيات، أكثر حدة في الاتجاه السلبي عام 2020، وذلك كنتيجة للأزمة السياسية، إضافة إلى أن معطيات رسمية عن عام 2019، لم تُعلن بعد، مع ضرورة الانتباه إلى أن المعايير التي تتعامل معها المؤسسات الرسمية، لا تستثني العرب واليهود الحريديم، وهؤلاء أصلاً لا يدخلون سوق العمل كباقي اليهود، وينجبون كثيراً من الأطفال، وبالتالي فإن المجتمع الصهيوني نفسه، لا تنطبق عليه المؤشرات السلبية، مما يعني أن التأثير السلبي للأزمة، سيظل أساساً العرب في الداخل، وليس جمهور المستوطنين عموماً.

الوضع الصحي

حسب تقرير نُشر في صحيفة يديعوت أحرونوت في 2019/11/11، فإن أعداد الأطفال وكبار السن في ممرات وغرف الطوارئ، مكتظة.

وأضافت الصحيفة: المحظوظون هم الذين تمكنوا من الوصول إلى الأجنحة الداخلية، المكان الأكثر حساسية، ولكن السرير الوحيد الذي ينتظرهم، موجود في الممر. وعلى سبيل المثال، يوجد في مستشفى مائير، كما تقول الصحيفة، 48 مريضاً، من بينهم 3 على أجهزة التنفس، يتم علاجهم على 40 سريراً فقط. وفي الوقت نفسه، تحاول وزارة الصحة "إطفاء الحرائق" بميزانية إضافية قدرها 40 مليون شيكل، مخصصة للإعداد لفصل الشتاء (تويزر، 2019). وهذا مثال على الوضع المتردي في القطاع الصحي، المترتب على الأزمة السياسية.

وفي تصريح يعبر عن عمق الأزمة الناتجة عن تكرار الانتخابات، وعدم وجود حكومة وميزانيات، ذكر مدير عام وزارة الصحة موشيه بار سيماننوف، في منتدى البحر الميت، الذي نظمه المركز الوطني لدراسة السياسات الصحية بتاريخ 2019/12/11، أن انتخابات إضافية، هي مأساة مرعبة للجهاز الصحي في الدولة، وأنه إضافة إلى سلة علاجات ضرورية، هناك الكثير من القضايا التي تحتاج إلى ميزانية بصورة ملحة، وأن سنة 2020 ستكون مخيفة (روتر نت، 2019).

نشر موقع "نيوز1" تقريراً عن الأوضاع في "إسرائيل"، لا سيما التعليمية والصحية والاقتصادية. تحدث التقرير عن انهيار القطاع الصحي، وذكر أن ممرات المستشفيات مليئة بالمرضى، وأن هناك نقصاً في الأطباء والممرضين، والسبب هو عدم وجود ميزانية. فحوالي مليار ونصف مليار شيكل، تكلفة كل حملة انتخابية، وهي تستنزف خزينة الدولة، وتهدد الأموال التي يجب إنفاقها على الصحة، والتعليم، والرفاهية، والأمن، في انتخابات غير ضرورية، تهدف إلى خدمة المصالح الشخصية لرئيس الحكومة؛ للحصول على الحصانة (شفك ليسك، 2019).

ونشرت منظمة "نتت"، أي لنعطي، في التاسع من شهر كانون أول/ ديسمبر 2019، تقريرها السنوي حول الفقر في "إسرائيل"، واتضح منه أن 2.5 مليون شخص، أي 25.6% من السكان، يعيشون تحت خط الفقر، منهم مليون طفل. والتقرير يُنشر منذ 6 سنوات، ويعتمد على 5 مقاييس، هي: السكن، والتعليم، والصحة، والأمن الغذائي، والقدرة على مواجهة الغلاء. ويشير التقرير إلى أن نسبة الفقر استقرت في

السنوات الأخيرة، ولكن زاد الفقر عمقاً، وأصبحت الحواجز أكبر أمام من يريد تجاوز خط الفقر إلى الأعلى. ووفقاً للتقرير، لم تستطع أدوات الحكومة أن تغير شيئاً، وزادت الأزمة عمقا نتيجة الجمود السياسي وعدم الإستقرار، وذلك بسبب الانتخابات المتكررة خلال السنة الأخيرة (إيدن، 2019).

ووفقاً لتقرير المكتب المركزي للإحصاء، يتواجد 42% من اقتصادات البيوت، أي الحساب البنكي لمصاريف البيت الشهرية، في منطقة السالب، حيث أشارت الأرقام إلى أن 1.1 مليون بيت، كانت في السنة الماضية في السالب، على الأقل لمدة شهر، وهذه النسبة تضم حوالي 4 مليون شخص. وبالنظر إلى الوسط العربي، فالأرقام أكبر، والحديث عن عدة أشهر في السالب، كما أن نسبة البيوت التي فيها أولاد، بلغت 52%، مقابل 30% فقط لدى بيوت لا أولاد فيها. وتشير الاستطلاعات إلى أن 22% من السكان، كانوا طيلة السنة في السالب (OVER DRAFT). ومن المتوقع أن تزيد هذه المعدلات نتيجة الأزمة السياسية (فرنكل، 2019).

تأثير الانتخابات على الموازنة

ذكر شأؤول مريدور، المسؤول عن الميزانيات في اللجنة المالية التابعة للكنيست، أن العجز في الموازنة عام 2019، تراوح بين 25 إلى 30 مليار شيكل (7 إلى 8.5 مليار دولار تقريباً)، إضافة إلى 3.3 مليار شيكل، هي تكاليف الانتخابات نفسها. ووفق مريدور، فإن هذا الحدث، كان الأسوأ في السنوات الأخيرة، رغم أن مدير عام وزارة المالية شاي بابد، نفى وجود أزمة مالية، مع أنه أكد أن المنظومة المالية مشلولة، بسبب غياب حكومة، وأن تكرار الانتخابات ثلاث مرات خلال سنة، يمنع إعادة الاقتصاد إلى الإطار المالي. كما أشار مريدور، إلى أن نسبة الدين للإنتاج، زادت عام 2019، وأن ذلك يدعو للقلق، فالعالم يراقب، ويرى أن الثقة بالحكومة الإسرائيلية تتراجع. وأضاف نائب وزير المالية إيتسيك كوهين، أن انعدام الاستقرار السياسي، من شأنه أن يقلل من تصنيف الميزانية، وحذر من رفع الضرائب، ودعا إلى زيادة الجدوى والفائدة، مؤكداً على أن تحقيق ذلك يرتبط بتشكيل حكومة، وهو ما لم يحصل (إيلان، 2019).

مرّت "إسرائيل" بمرحلة مكلفة اقتصادياً، بعد إجراء أكثر من انتخابات للكنيست خلال عام 2019، وكان هذا نتيجة اتباعها لنظام التمويل العام للعمل السياسي، الذي تتلقى الأحزاب بموجبه تمويلاً مباشراً من الدولة، للحد من تمويل الأفراد وجماعات الضغط ذات المصالح المختلفة، التي قد تتضارب مع مصالح الجمهور، حيث أقر الكنيست الإسرائيلي عام 1969، قانون تمويل الانتخابات للمرة الأولى، والذي شهد عدة تعديلات فيما بعد، ليصبح اسمه حالياً، قانون تمويل الكتل الانتخابية. وقد نظّم هذا القانون عملية

تمويل الأحزاب السياسية الممثلة في الكنيست، بحيث تتلقى تمويلًا عامًا من الدولة ينقسم إلى جزأين: تمويل مباشر وغير مباشر لخوض انتخابات الكنيست، وتمويل نفقات الكتل التي تدخل الكنيست، والذي يبدأ من لحظة إعلان نتائج الانتخابات، وحتى إعلان نتائج الانتخابات التي تليها. ويعتمد تحديد المبالغ التي تتلقاها الكتل، على عدة عوامل مختلفة. وقد حدد القانون لوزارة المالية الإسرائيلية، أساسًا لاحتساب التمويل، سمي بـ "وحدة التمويل"، حيث تتلقى الكتل والأحزاب هذه الوحدات، بالتناسب مع عدد مقاعدها في الكنيست. ويُذكر أن الكنيست أقرّ عام 1994، قيمة "وحدة التمويل" الواحدة، بـ 866 ألف شيكل، ثم وصلت عام 2019 إلى 1.38 مليون شيكل، وارتبطت هذه الزيادة بمؤشر التضخم للمستهلك. إلا أنه في الحقيقة، مع احتساب القيمة الثابتة للشيكال عام 2018، يتبين أن وحدة التمويل، قد تضاعفت بنسبة 21% خلال الـ 25 عامًا الفائتة.

وتتلقى الأحزاب والكتل الانتخابية القائمة، والممثلة بالكنيست، تمويلها لجولة الانتخابات المقبلة مسبقًا، وتقام المعادلة على "وحدة التمويل" مضروبة بعدد المقاعد الكتلة القائمة في الكنيست الماضي زائد واحد، وإذا جاءت نتيجة الانتخابات بعدد مقاعد مختلف عن الكنيست الماضي، يتم احتساب معدل المقاعد بين الجولتين.

أما الكتلة الجديدة، أو الناشئة، فإن تتلقى تمويلًا إلا بعد إعلان نتائج الانتخابات، حيث تحتاج إلى الحصول على نسبة (1%) من الأصوات، لكي تتلقى أموالًا عامة، وهي نسبة مختلفة عن نسبة الحسم للتمثيل في الكنيست، والتي تبلغ 3.25% (عبد الحق، 2019).

الوضع الأمني والعسكري

مع بداية عام 2019، كانت "إسرائيل" في تقدير العديد من المراقبين، في وضع استراتيجي تُحسد عليه. فقد قال اللواء المتقاعد عاموس يدلين، رئيس مركز دراسات الأمن القومي، ورئيس الاستخبارات العسكرية بين عامي 2006 و 2010: "إسرائيل في الوضع الاستراتيجي الأفضل لها في التاريخ، لكنها لا تستغله جيدًا"، وأضاف أن عليها ألا تنتظر المسيح؛ وأنه يجب عليها أن توحد اليهود، والمبادرة وعدم الانتظار، حيث وصف الإسرائيليين بالأذكاء والمتطورين والمبدعين، بينما اعتبرهم سياسيًا متخلفين يحتاجون إلى (WAZE) سياسي¹، مثل الويز التكنولوجي. كما أضاف أنه إذا لم تتجح "إسرائيل" مع الفلسطينيين والعرب، فلنعمل وحدها، ولكن ليس على غرار الانفصال عن غزة. والفرق عن الانفصال عن غزة، هو

¹WAZE هو تطبيق إلكتروني لتحديد الطريق مثل خرائط غوغل.

إبقاء الأمن كاملاً بيد "إسرائيل"، وعدم الانسحاب، وعدم تفكيك مستوطنات، في ظل غطاء أمريكي، وتقاوم من تحت الطاولة مع العرب، وإقناع الفلسطينيين بأن الزمن ليس لصالحهم، وأن عليهم أن يوقعوا اتفاق سلام، أو يقبلوا بصمت. واعتبر يدلين هذا الأمر فرصة إسرائيلية قد لا تتعوض، وقال: "يجب أن نضمن المستقبل، دون أن نخاطر بالحاضر، وهذا يخرج "إسرائيل" من المراوحة في المكان، إلى المبادرة، وتحسين الوضع العام.



عاموس يدلين

حسب تقدير يدلين آنذاك، فإن "إسرائيل" كانت في وضع استراتيجي ممتاز. فكثير من التهديدات القديمة، لم تعد قائمة، وكثير من الأعداء، أصبحوا أصدقاء في العلن أو السر، ودعم الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب، هو دعم غير مسبوق. لكن في غياب استراتيجية وطنية، فإن "إسرائيل" تشبه طائرة عملاقة ثمنها أكثر من 100 مليون دولار، مثل F35، ومزودة بأحدث الأسلحة، وتتمتع بالسرعة والقدرة على التملص، لكنها لا تقلع، وبالتالي لا تستعيد "إسرائيل" من قوتها وميزاتها، لإحباط التهديد الذي تراه في الأفق. والسؤال الذي كان يطرح نفسه حسب عاموس يدلين: هل ستضيع "إسرائيل" الفرصة السانحة؟ أم تتحلى بالشجاعة وتستغل الفرصة؟ يُجيب يدلين، بأن الدراسة التي اشتغل عليها المركز مدة سنتين، توصلت إلى

نتيجة قاطعة، هي أن هذا هو الوقت المناسب للعمل والمبادرة، فكل قادة الحركة الصهيونية، من هرتسل وجيبوتسكي وبن غوريون، وحتى شارون، وازنوا بين مركبات الصهيونية الأربع:

1. الحق في أرض "إسرائيل".

2. التفوق الديموغرافي لليهود لضمان الديمقراطية، أي لتجنب أبرتهايد.

3. الأمن بأقصى مستوى ممكن.

4. الشرعية الدولية.

ووفقا للدراسة، لا يمكن التخلي عن أي من هذه المركبات الأربع، وكل قادة الصهيونية لم يكونوا متشائمين، وإنما بادروا، وتحركوا لتغيير الواقع دائماً. فالمطلوب هو المبادرة ووحدة الشعب؛ لأن الموضوع ليس بين يسار ويمين، وإنما مصير الدولة كلها، ويجب استغلال الفرصة (يدلين، ديكل، ولافي، 2018).

ولكن مع نهاية عام 2019 نفسه، ووفقا لتقديرات المؤسسة الأمنية، وخبراء الشأن الأمني، أمثال عاموس يدلين نفسه، ستواجه "إسرائيل" في عام 2020، وضعا جيواستراتيجيا سيئا، وسيكون وضعها الأمني أسوأ مما كان عليه عام 2019، وستواجه عدداً من التهديدات على النحو التالي:

التهديد الإيراني

مع بداية عام 2019، كان التهديد الوجودي الأكبر، والأخطر على "إسرائيل"، هو النووي الإيراني، ولكن من وجهة نظر يدلين، توجد لدى "إسرائيل" استراتيجية لمواجهة هذا التهديد. فهي تبني قوة، وتستخدم القوة، وتبذل الكثير من الجهود، وتتعاون مع المجتمع الدولي، ومع العالم العربي البراغماتي، على حد قوله. ولكن في مواجهة تهديد آخر، وهو التهديد الفلسطيني، فلا توجد استراتيجية إسرائيلية، وهذا التهديد لا يقل خطورة، حيث أن مصدر الخطر، ليس السلاح النووي أو الكيماوي، وإنما خطر على الـ DNA الإسرائيلي، وعلى كون "إسرائيل" دولة يهودية وديموقراطية، على حد قوله (يدلين، ديكل، ولافي، 2018). وبالتالي، ورغم أن الحل مع الفلسطينيين هو قضية سياسية، إلا أن يدلين وشركاءه، اعتبروه تهديداً أمنياً. ويشترك مع يدلين في هذا الموقف، دان مريدور، الذي يرى وجود تعقيدات في أن يعيش شعبان في كيان سياسي واحد، بقوانين مختلفة، وحقوق وواجبات مختلفة. فربما يأتي يوم، حسب قوله، يطلب فيه الفلسطيني، فقط حق الاقتراع في الانتخابات الإسرائيلية. وعليه، فقد تم نقاش هذا الموضوع، كقضية أمنية، وليس كالتطبيع مثلاً، وكالعلاقات الخارجية مع الإقليم والمجتمع الدولي.

وبالتالي، يبقى التهديد الوجودي الأكبر على "إسرائيل"، من وجهة نظر إسرائيلية، هو النووي الإيراني. ففي أعقاب تهديدات إيرانية باستهداف المنشآت النووية الإسرائيلية عام 2018، أعلن رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية زئيف شانير، في اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فينا في أيلول/ سبتمبر 2018، أن "إسرائيل" لا تستطيع تجاهل هذه التهديدات، وأنها ستعمل على تحصين منشآتها النووية. في المقابل، طالب سفير إيران في الأمم المتحدة، مجلس الأمن، بمراقبة المشروع النووي الإسرائيلي، وإدانة "إسرائيل". وأضاف شانير أن المنشآت النووية الإسرائيلية، يتم تحديثها باستمرار، ووفقاً لمعايير الوكالة الدولية، وفي ظل تهديدات إيران وحلفائها، من حين لآخر.

من ناحية أخرى، تطرق إسرائيل كاتس، وزير الاتصالات والاستخبارات في حينه، إلى التهديدات الإيرانية، قائلاً إن تصريحات شانير لم تأت من فراغ، وإن إيران تهدد بشكل مستمر، والنظام الإيراني يحاول تصدير الثورة، وتهديد "إسرائيل" والسعودية، وكل من هو غير شيعي في المنطقة، على حد قوله، لا سيما "إسرائيل". وأضاف أن "إسرائيل" دولة قوية، وعليها أن تقف في وجه إيران، وأن تحمي أهدافها الاستراتيجية، وأن تبني قوة ردع لإخافة إيران وغيرها، وعليها أن تستمر.



المفاعل النووي في ديمونا

ومن ناحيته، قال الخبير في الشؤون الأمنية والاستراتيجية رون بن ييشاي، إن إعلان رئيس لجنة الطاقة الذرية، لم يأت من فراغ. فلدَى إيران مصلحة من الدرجة الأولى في الانتقام من "إسرائيل"، بسبب ما أسماها

سلسلة من الهزائم في السنوات الأخيرة، من ضمنها سرقة أرشيفها النووي من طهران، وأكثر من 200 غارة جوية على مواقع إيرانية في سوريا. لذلك، فإن الحرس الثوري، لديه مبرر قوي لتحقيق إنجاز معنوي على "إسرائيل"، مثل ضرب المفاعل النووي في ديمونا، أو المفاعل في سوريك.

كذلك يرى بن بيشاي، أن لإيران سببًا آخر لضرب المنشآت النووية الإسرائيلية، وهو قناعتها بأن انسحاب ترامب من الاتفاق مع إيران، جاء بناءً على طلب إسرائيلي. ويعتقد أن إيران ربما بدأت باستعدادات معينة في هذا الاتجاه، وأنه ربما وصل الاستخبارات الإسرائيلية معلومات عن هذه الاستعدادات. وسواء كانت معلومات أو تقديرات، فإن "إسرائيل" ستعزز دفاعاتها الجوية، لا سيما وأن الهجوم الأكثر واقعية، هو بواسطة صواريخ بالستية، من إيران، أو سوريا، أو العراق (إيخنر، 2018).

في آب 2017، وفي خطاب الذكرى الحادية عشرة لجلاء قوات الاحتلال عن جنوب لبنان، قال حسن نصر الله، إن "إسرائيل" قررت إخلاء خزانات الأمونيا من خليج حيفا، تحسبًا لهجوم صاروخي عليها من لبنان، ونصحها بأن تخلي مفاعل ديمونا النووي لنفس السبب، الأمر الذي اعتُبر تهديدًا صريحًا بإمكانية استهدافه. علمًا أن ثلاثة صواريخ فلسطينية، تم اعتراضها فوق مفاعل ديمونا في حرب غزة 2014، حسب ما أعلنت كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس (إيخنر، 2018).

"إسرائيل" من ناحيتها، تعلن لأول مرة، بأنها تقوم بتطوير دفاعاتها عن المنشآت النووية، في وجه تهديدات عسكرية، بينما كانت في السابق تتحدث كثيرًا عن التهديدات البيئية، الأمر الذي يُعتبر تطورًا نوعيًا في ما تعتبره "إسرائيل" أخطارًا تحقّق بها (يدلين، 2018).

يتمثل التهديد الإيراني بالطموحات النووية العسكرية من جهة، والطموحات التوسعية عبر تحالفاتها المختلفة في المنطقة، من جهة أخرى. وعلى الصعيدين، تزداد إيران خطورة من ناحية "إسرائيل"، ويساهم في ذلك تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة والعالم، لا سيما عدم الرد الأمريكي على إسقاط طائرتها في الخليج، ثم عدم ردها على الهجمات المنسوبة لإيران، على منشآت أرامكو في السعودية، ولحق ذلك تخلي الولايات المتحدة عن حلفائها من الأكراد. ولهذا كله، دلالات خطيرة لدى حلفاء الولايات المتحدة، وعلى رأسهم "إسرائيل".

ومن منظور إسرائيلي، فإن التردد في استخدام القوة من قبل ترامب، يترك تأثيره السلبي على كل الشرق الأوسط، رغم أن "إسرائيل" في نظره ليست الأكراد، وأن نظرية الردع التي تستند عليها "إسرائيل" في مواجهة

أعدائها، مبنية على القدرات العسكرية والاستخبارية الإسرائيلية، إلا أن من يفكر بمهاجمة "إسرائيل"، أو بالتشكيك بشرعيتها، يصطدم دائماً بجدار الخوف من حليفتها العظمى، الولايات المتحدة. ومن هنا، فإن الردع الإسرائيلي يتضرر بسبب هذه الحقيقة، لا سيما وأن ثقة إيران بنفسها، زادت بعد سلسلة أعمال قامت بها ضد حلفاء الولايات المتحدة، التي لم ترد عليها، مثل الهجوم على ناقلات النفط، وحتى بدء إيران بتجاوز الاتفاق النووي جزئياً. وإذا ما تمدت إيران في تجاوزاتها في الشأن النووي، فستكون سنة 2020، سنة تحدٍ لـ "إسرائيل"، إذ إن أحلام "إسرائيل" عام 2019 تبددت، وإيران لم تنهض اقتصادياً بسبب الحصار والعقوبات، وترامب لم يتجرأ على مهاجمتها عسكرياً، وإيران تمتلك قدرات تكنولوجية نووية أكثر من السابق، مما يجعل الكرة في الملعب الإسرائيلي مرة أخرى (شومغلي، 2019).

من ناحية أخرى، تتوسع إيران وتتمركز، رغم نجاح "إسرائيل" في ضرب المحاولات الإيرانية في سوريا عام 2018. فإيران لم تتراجع، ولم ترفع يديها، بل انتقلت بتمركزها إلى العراق، الأكثر تعقيداً بالنسبة لـ "إسرائيل"؛ لأنها لا تملك في العراق استخبارات بنفس المستوى الذي تملكه في سوريا، ولا يمكن لسلاح الجو الإسرائيلي أن يتحرك في سماء العراق كما في سماء سوريا، إضافة إلى أن الوجود الأمريكي في العراق، لا يشجع شن هجمات إسرائيلية هناك، فضلاً عن أن النموذج الذي تبنيه إيران هناك، هو نموذج حزب الله في لبنان، والذي يوجد بينه وبين "إسرائيل" ردع متبادل، مما يعني أن مهمة ملاحقة الصواريخ الدقيقة عام 2020، ستكون أصعب.

التحديات الإقليمية

التهديد الأقرب والأكثر إلحاحاً، هو الصواريخ الدقيقة من لبنان وسوريا وغزة. ففي الماضي، كانت دائرة الإصابة للصاروخ، تصل إلى مئات الأمتار. أما الجهود التي تُبذل، فمن الممكن أن تقلص المساحة إلى عدة أمتار فقط، ولكن هذا مرتبط بعدد الصواريخ، وقدرتها التدميرية، وليس بالدقة فقط. لذلك، هناك سقف لعدد الصواريخ الذي يمكن للدفاعات أن تعترضه، وكذلك سقف لما يمكن أن تتلقاه "إسرائيل"، دون أن تنهار أمامه، وهو ما يتطلب أن تمتلك "إسرائيل" قدرة على الردع ضده، وذلك من خلال الاستخبارات الجيدة، والقدرات الهجومية، وليس الدفاعية، والقدرة على التحمل فقط، وهو إمكانية الضربة الاستباقية. وهذا مرتبط بكثير من التعقيدات، مثل إمكانية وآلية اتخاذ القرار، والمخاطر المترتبة عليه لاحقاً، كالحرب مثلاً، فهذا احتمال يلزم "إسرائيل" دراسته جيداً عام 2020، حيث سيكون الموضوع على طاولة المجلس الوزاري الأمني "الكابينيت"؛ لأن الهدف سيكون منع وصول الأعداء، إلى الكمية والنوعية التي يصعب على "إسرائيل"

التعامل معها، بحيث تصبح "إسرائيل" تحت تهديد وجودي، على قاعدة نظرية بيغن، مما يحتم عليها اللجوء إلى الضربة الاستباقية، مثل تدمير المفاعل النووي العراقي (شومغلي، 2019).

من ناحية "إسرائيل"، هناك تحديات غير مسبوقة، لا سيما في حالة اندلاع حرب على الجبهة الشمالية. فعدد الأطراف المشاركة في الحرب، لن يكون معروفًا مسبقًا، في ظل الميليشيات المتعددة، وعدد الساحات لن يكون محددًا سلفًا، من أفغانستان، إلى اليمن، إلى لبنان، ومستوى التطور والتسلح لدى جميع الأطراف، متغير باستمرار، إضافة إلى تحديات التكنولوجيا والسايبير، وعدم القدرة على التنبؤ بمواقف الدول العظمى، لا سيما وجود روسيا في سوريا. وإذا ما اندلعت مواجهة، فسوف تستخدم "إسرائيل" كل قوتها الجوية؛ لمواجهة طيران وصواريخ الأعداء، ولكنها لن تستطيع الاقتصار على سلاح الجو، بل ستضطر إلى عمليات برية واسعة، في حين أنها ستعرض لهجمات برية، وسيواجه الجيش الإسرائيلي، تحديًا مهمًا، وهو القدرة على تحديد أهداف حيوية للعدو، سيؤدي ضربها إلى وقف إطلاق نار مريح لـ "إسرائيل"، أو سيسرع فيه.

وفي ظل الوجود الروسي، فإن "إسرائيل" ستبقى رهونة لـ "طول الحبل" الذي تعطيه لها روسيا في عملياتها، فقد تهدد الضربات الإسرائيلية النظام السوري بالانهيار، وهو ما لن تسمح به روسيا. وفي المقابل، لا أحد يستطيع أن يتنبأ بموقف الولايات المتحدة، التي قد تدعم "إسرائيل" في مواجهة الصواريخ، لكنها قد تجد فرصة لضرب إيران أيضا. وفي النهاية، قد يؤدي تدخل الدول العظمى، إلى دبلوماسية القوة، التي تحول بين "إسرائيل" وبين حسم الحرب، أو تحقيق إنجازات مهمة، وتنتهي الحرب رغم أنفها، كما حصل في حرب عام 1973 (نتسيف نت، 2018).

يزيد الأمر صعوبة على "إسرائيل"، انسحاب الولايات المتحدة من سوريا، وترك الأكراد، الذين من المتوقع، وفقا لمراكز دراسات المعلومات والاستخبارات والإرهاب، أن يلجأوا إلى النظام السوري وروسيا، بحثا عن حليف، مما يعني بالنتيجة، توسع الحلف الإيراني، وخضوع حقول النفط للمحور المعادي لـ "إسرائيل" (دومبا، 2018).

على جبهة غزة، تحافظ الحكومة على التهدة، ولكن الأمور قابلة للاشتعال في أي لحظة، حيث من الممكن أن ينطلق صاروخ من غزة، فيصيب هدفاً معيناً، مما يحتم على "إسرائيل" الرد عليه بحرب. وفي المقابل، وعلى جبهة الضفة الغربية، فإن الاحتمال القائم، هو اندلاع انتفاضة شعبية، وليس حرباً، ولكن ذلك من غير المتوقع أن يحصل بوجود الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وإنما بعد رحيله، الذي يمكن أن يكون

في أي لحظة، لا سيما وأن الأوضاع تقترب من تلك التي سبقت الانتفاضة الثانية، وفي غياب خيار المفاوضات تمامًا (شومغلي، 2019).

على الصعيد الفلسطيني الرسمي، لم يعد الجمهور الإسرائيلي يكثر كثيرًا كما يبدو، ومن الصعب رؤية الموضوع الفلسطيني في العناوين الرئيسية، باستثناء عندما تحصل عملية فدائية هنا أو هناك، ثم تختفي مجددًا (بيدلين، 2018). حتى عندما يتم طرح مشاريع ومقترحات للحل أو التسوية، فإن الجمهور الإسرائيلي لا يتفاعل، إلا بشكل مؤقت ومحدود. لكن كما تمت الإشارة سابقًا، فإن مسألة الضفة الغربية، تبقى على جدول بحث الخبراء، لإيجاد حل، وعدم الركون إلى الهدوء، أو قدرة القوات الأمنية على قمع أي موجة عمليات، أو هبة شعبية. فعمليات مثل عملية بركان، وحتى جفعات أساف نهاية عام 2018، أشعلت ضوءًا أحمر لحكومة الاحتلال، يراها الخبراء ويتفاعلون معها، وإن لم ينتبه الرأي العام لها (ميخال وديكل، 2018).

التحدي التكنولوجي

التحدي التكنولوجي، الذي يعني التكنولوجيا والاتصالات والإعلام، هو تحدٍ مهم وفقًا لمريدور، حيث لم يعد أحد قادرًا على إخفاء بشاعة الحرب. يقول مريدور: "أنت لديك جيش هو الأكثر تطورًا، لكن قتله مدنيين في غزة أمام كل العالم، الذي ينظر إلى النتيجة، ولا ينظر إلى المبررات الإسرائيلية، ولا يهتم كم هي محقة، فإن النتيجة ستكون عكسية، حتى الدول الكثيرة، ومنها العربية، التي تشجع "إسرائيل" على ضرب حماس، فإنها بعد رؤية النتائج، تبدأ باتهام "إسرائيل"، ومطالبتها بالتوقف، لذلك أصبح القوي هو الشرير، رغم أنه محق ويدافع عن نفسه، بينما أصبح الضعيف، الذي بدأ الحرب "الأندروغ"، هو الضحية البريء"، على حد قول مريدور، وهذا هو معنى "حرب أكثر تعقيدًا"، والتي تحتاج إلى تخطيط وإدارة مختلفين. ومثال ذلك، قرار وقف حرب "عناقيد الغضب" عام 1996 ضد لبنان، في أعقاب مجزرة قانا. إضافة إلى أن أهداف الحرب أيضًا، أصبحت أكثر تعقيدًا، فلم يعد سهلاً التحكم في أهداف الحرب (مريدور والداوي، 2018).

التحدي القانوني

عبر عن التحدي القانوني وزير التعليم سابقاً، ووزير الدفاع الحالي في حكومة تصريف الأعمال، اليميني المتطرف نفتالي بينيت، حين قال: "جنودنا يخافون من المدعي العام العسكري، أكثر من خوفهم من يحيى السنوار (زيتون، تسيموكي، وحي، 2018).

لم يقصد بينيت السنوار بشخصه، وإنما كل المقاومة، وفي كل مكان. وهو يقصد خوف جيش الاحتلال من الملاحقة القضائية، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، حيث تشكل هذه المسألة كابوساً لقادة الاحتلال، لا سيما القادة العسكريين، وهو ما أجبر جيش الاحتلال، على فرض رقابة شديدة على سلوك الجنود والضباط في الميدان، أهمها ضرورة أخذ إذن بإطلاق النار قبل إطلاقها، وتوثيق كل العمليات التي يقوم بها الجيش بالتصوير، والتحقيق في كل حادثة؛ لقطع الطريق على أي تدخل دولي. لذلك، فإن إحدى نقاط الضعف التي يواجهها جيش الاحتلال الآن، هي العمل تحت سيف القضاء، ومحكمة الجنايات الدولية، وهو ما يجعله يتجنب الحرب، التي يصعب عليه إدارتها تحت رقابة الكاميرات.

حرب متعددة الأطراف والجبهات

أحد التحديات المهمة، هو الخوف من أن حرباً مع طرف واحد، قد تجر إلى حرب متعددة الأطراف، وفقاً لباحثين إسرائيليين في مركز واشنطن للدراسات. فتهديد كهذا، سُمع مثلاً من حسن نصرالله في حزيران/يونيو 2017، عندما قال إنه ليس متأكداً إذا اندلعت حرب بين "إسرائيل" وحزب الله، أن تبقى بينهما، أو بين "إسرائيل وسوريا"، لا سيما في ظل انتشار ميليشيات موالية لإيران، سماها الباحثون جيش الغرباء، في شتى أنحاء الشرق الأوسط، من أفغانستان إلى لبنان. وسُمع تهديد مشابه من محمد علي الجعفري، قائد الحرس الثوري الإيراني، في تشرين ثاني/نوفمبر 2017، عندما قال إن مصير محور المقاومة مرتبط ببعضه، وكله متّحد، وإذا ما اعتدت "إسرائيل" على أحد مركباته، فسيتداعى الباقون لنصرته. والمعضلة هي أن مثل هذه الحرب، قد تندلع رغم عدم رغبة الأطراف بها، نتيجة تدرج التصعيد بين الفعل ورد الفعل، كما حصل في الحرب على غزة عام 2014. فمثلاً، قد تحصل غارة إسرائيلية على أهداف إيرانية في سوريا، أو منشآت نووية إيرانية، أو حتى غارات أمريكية، وقد تندلع مواجهة في الخليج، فتقرر إيران أن تدخل "إسرائيل" إلى خارطة أهدافها، مثلما قرر صدام حسين عام 1991 (نتسييف نت، 2018).

انتهاء فاعلية المباد "المعركة بين الحروب"

كان أكبر إنجاز لآيزنكوت، رئيس الأركان السابق، الذي أنهى خدمته مطلع عام 2019، من وجهة نظر إسرائيلية، هو عدم الدخول في حرب خلال فترة ولايته، بحيث كانت هناك العديد من الأسباب لاندلاع حرب جديدة، خاصة في غزة، لكن آيزنكوت عمل خلال فترته، على إقناع المستوى السياسي، بعدم جدوى الحرب، بسبب التوتر في الجنوب. ونجح في إدارة المعارك بشكل هادئ وصامت، في غزة ولبنان معاً، حسب تقدير الخبير في الشؤون العسكرية رون بن ييشاي. آمن آيزنكوت أن مصدر التهديد الحقيقي على "إسرائيل"، هو المحور الشيعي كما يسمونه في "إسرائيل"، إيران وحزب الله، لا سيما تمركز إيران العسكري بالقرب من الحدود الإسرائيلية في سوريا، ومشاريع تسليح حزب الله بالصواريخ الدقيقة، وخطه لاجتياح الجليل، واحتلاله عبر الأنفاق (بن ييشاي، 2019).

عمل آيزنكوت على إحباط هذه التهديدات من خلال تكتيك "المعارك ما بين الحروب"، وذلك من خلال إدارة معارك صغيرة وسريعة، يتم من خلالها تدمير قواعد العدو، وعدم الانجرار لحالة حرب شاملة. أو من خلال إدارة معركة سرية ضد العدو، وتدمير تسليحه، كما فعل بسيناء ضد صواريخ حماس، وكما قصف شحنات الصواريخ التي كانت في طريقها إلى حزب الله. واعتمد على تكتيك "المعارك ما بين الحروب"، كوسيلة لإضعاف أعداء "إسرائيل"، كما يصفهم بن ييشاي، ووسيلة لتدريب وإعداد الجيش الإسرائيلي للحرب الشاملة، بهدف الانتصار في الحرب القادمة. ومن خلال هذا التكتيك، نجح آيزنكوت في تحقيق العديد من الإنجازات على المحور الشيعي في الجبهة الشمالية. وتحت قيادته، اكتسب الجيش الإسرائيلي خبرة كبيرة في خوض "المعارك ما بين الحروب"، لا سيما خلال فترات التصعيد مع غزة. وعبر التدريبات والمناورات المكثفة، التي جرت خلال فترة ولايته، تعلم الجيش كيفية ملاءمة الردود خلال جولات التصعيد (بن ييشاي، 2019).

وفي نظرة تشاؤمية للوضع الأمني الذي ينتظر "إسرائيل" العام القادم، تحدث يوف ليفور، الخبير في الشؤون العسكرية، في مقال صحفي في صحيفة "إسرائيل هيوم"، حول ما وصفه باعتراف الجيش بنهاية سياسة "مباد"، أو المعركة بين الحروب، وقال بأنه يتحتم على "إسرائيل" إعادة دراسة هذه السياسة، حيث رأى أن إيران، بعد سلسلة من التحركات العسكرية، اكتسبت خبرة أمنية، مثل الهجمات الصاروخية، وعبر الحوامات، على البنية التحتية النفطية السعودية، والتي قوبلت بعدم الرد، مما جرأ إيران. وهذا يُلزم "إسرائيل" بتغيير سياستها، والبناء على أن كل هجوم لها في المستقبل على مصالح إيرانية، سيؤدي إلى رد فوري.

والدليل على اعتراف الجيش الإسرائيلي بهذه الحقيقة، هو اختفاء "المعركة بين الحروب"، خلال أسابيع سبقت كتابة مقال يوآف ليمور، والتي كانت بمثابة درة تاج العقيدة الأمنية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، كما يقول، حيث لم يكن يمضي أسبوع دون غارة هنا أو هناك، إضافة إلى الغارات والعمليات التي لا يُعلن عنها، ودون وجود بديل لها.

تتلخص استراتيجية المعركة بين الحروب، أو "مبام"، كما يسمونها بالمصطلحات الأمنية الإسرائيلية، بشن هجمات محدودة من قبل "إسرائيل"، على أهداف العدو، مع امتصاص الرد المحدود عليها، في جولة قتال قصيرة، تنتهي بالعودة للهدوء بعدها، لكنها تحقق أهداف "إسرائيل" من العملية، مثل تدمير أسلحة وإمكانات عسكرية للعدو، دون الانجرار لحرب طويلة. وقد ولدت هذه الاستراتيجية في بداية العقد المنصرم، واستغلت "إسرائيل" الحرب الأهلية السورية، لتنفيذ هذه الاستراتيجية؛ من أجل منع نقل الأسلحة المتقدمة إلى حزب الله في لبنان، ومنع إيران من تأسيس قواعد لقواتها في سوريا، ومنع أي عمل ضدها على الحدود السورية في الجولان. (ليمور، 2019)

وتعني "مبام" بدقة أكثر، العمل العسكري على حافة الحرب، مع التقدير بأنها لن تكون حرباً. وبناءً عليها، تم تنفيذ الآلاف من العمليات العسكرية في السنوات الأخيرة، معظمها عن طريق سلاح الجو.

ولكن في الآونة الأخيرة، كما يقول ليمور، اختفت "مبام" تقريباً، فلم يكن يمضي أسبوع دون تنفيذ واحدة على الأقل، من العمليات المنسوبة إلى "إسرائيل" في المنطقة. ولكن مؤخراً، رأى ليمور أن "إسرائيل" فرضت على نفسها تقييداً واضحاً، وربما كان ذلك بسبب الانتخابات، والرغبة في قضاء عطلات الأعياد اليهودية دون تصعيد أمني. لكن الصورة الكاملة، تبدو أكثر تعقيداً، كما يقول. فالامتناع الإسرائيلي عن العمل، ينبع من إدراكها أن "مبام" لم تعد فعالة، وأن أي عمل إسرائيلي، قد يؤدي إلى التصعيد، وربما حتى الحرب. (ليمور، 2019)

لقد تغيرت السياسة الإيرانية الآن، وأصبح واضحاً لـ "إسرائيل"، كما يرى ليمور، أن أي هجوم تنفذه، سيتبعه رد إيراني فوري. وينبع هذا التغيير، حسب ليمور، من الثقة بالنفس، التي اكتسبتها إيران مؤخراً، في أعقاب سلسلة من التحركات غير ذات الصلة بـ "إسرائيل"، وأبرزها هجمات الحوامات والصواريخ من طراز كروز على السعودية، والبنية التحتية للنفط فيها، والتي كانت تتويجاً للمبام" الإيراني، الذي يقوده قائد قوة القدس قاسم سليمان، والذي سعى أيضاً، إلى تعزيز مصالح بلاده، دون توريطها في الحرب، وكجزء من هذه "المبام" الإيرانية، كما يرى ليمور، نشر سليمان قواتٍ وأسلحة، ليس فقط في لبنان وسوريا، بل وأيضاً في

العراق واليمن. والفكرة هي أن يهدد، وإذا لزم الأمر سينفذ، ولكن ليس من الأراضي الإيرانية، لإخراجها من دائرة رد الفعل.

لكن الأمور، من وجهة نظر إسرائيلية، لن تقف عند هذا الحد، فقد يكون للقيود المؤقتة، التي قيدت "إسرائيل" نفسها بها مؤخرًا، فوائد قصيرة الأجل، لكن الضرر طويل المدى، قد يكون كبيرًا، ومثال ذلك في لبنان، حيث أطلق حزب الله صاروخًا أرضيًا على طائرة إسرائيلية بدون طيار، في جنوب لبنان نهاية شهر تشرين أول/ أكتوبر 2019، واعتبر ليمور ذلك تغييرًا صارخًا في سياسة حزب الله، الذي اختار استخدام الأسلحة التي احتفظ بها للحرب، بينما اختارت "إسرائيل" عدم الرد على هذا التحدي، والذي يعتقد الكثيرون في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، أنه كان خطأ، وأنه كان لا بد من الرد، بتدمير مطلق الصاروخ فورًا، ليرى حزب الله أنه اجتاز الخط الأحمر، حتى لو كان الثمن تصعيديًا محدودًا على الجبهة اللبنانية. (ليمور، 2019)

من ناحية أخرى، أعرب العديد من المسؤولين الإسرائيليين، عن قلقهم بشأن الردع الذي منع "إسرائيل" من الرد، كما يعتقدون أن على "إسرائيل" أن تضع استراتيجية جديدة، وتنفذها بسرعة، رغم الخوف من التصعيد، نظرًا لإصرار إيران على مواصلة سياستها، حيث لن يوقفها أحد غير "إسرائيل"، كما يقول، لا الأمريكان، ولا الروس، ولا أوروبا. وأنه إذا لم تتجح "إسرائيل" بتدفع إيران ثمنًا غاليًا يردعها، حسب اعتقاد ليمور، فسوف تكتشف قريبًا، أن المنطقة تتغير لما يسوؤها (ليمور، 2019).

محاولات ترميم الردع

نفذت "إسرائيل" عملية اغتيال بهاء أبو العطا، أحد قيادات حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، في الحادي عشر من تشرين ثاني/ نوفمبر 2019، بالتزامن مع محاولة اغتيال أكرم العجوري، القيادي أيضا في الجهاد الإسلامي في دمشق، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف المختلفة. فقد اتهمت "إسرائيل" أبو العطا، بإقامة علاقات وثيقة مع إيران، من خلال قادة الحركة في دمشق، وعلى رأسهم أكرم العجوري، الذي قالت "إسرائيل" إنه يعيش في دمشق تحت الحماية الإيرانية، وهو القائد الأعلى للذراع العسكري للجهاد، وهذا ما يفسر محاولة اغتياله في دمشق التي باءت بالفشل، بالتزامن مع اغتيال أبو العطا في غزة. ويبدو أن العمليتين حملتا نفس الهدف، وهو ضرب مخططات إيران لتنفيذ أي عملية ضد "إسرائيل"، أو الانتقام للعمليات الإسرائيلية ضدها في سورية. (حيدر، 2019)

كما أرادت "إسرائيل" إيصال رسالة إلى إيران، مفادها أنها لا تخشى دخول مواجهة عسكرية، من أجل الحفاظ على أمنها، وردع إيران عن تنفيذ أي عمليات عسكرية، وذلك في ظل اعتبار "إسرائيل"، الدعم الإيراني الكامل للجهاد الإسلامي، بمثابة الخطر الاستراتيجي عليها.

ولتعزيز حالة الردع، زعمت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، أنها تملك معلومات دقيقة عن مخططات إيرانية ضد "إسرائيل"، ومعلومات عن هوية من يخطط لهذه العمليات، ويقودها، إضافة إلى معلومات استخبارية، وقدرة على الوصول إلى هؤلاء الأشخاص، وقتلهم في أي مكان، سواء في غزة، أو دمشق. لذلك، أرادت "إسرائيل" أن تكون العمليتان، ضربة شخصية لقائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليمان، الذي كان على علاقة مباشرة بالعجوري وأبو العطا، وعمل معهم بشكل مكثف، من أجل تنفيذ عمليات ضد "إسرائيل"، تنطلق من قطاع غزة، على حد زعم "إسرائيل" (حيدر، 2019).

ولكن من السهل القول أيضاً، إن إقدام "إسرائيل" على ترميم هيبتها، عبر استهداف قيادات في الجهاد الإسلامي، سواء في غزة أو سوريا، مع إحجامها عن مهاجمة أهداف إيرانية أو لبنانية، أو حتى لحركة حماس في قطاع غزة، وتأكيداً لحركة حماس بشكل غير مباشر، أنها لا تريد خوض مواجهة معها، سواء بالتصريحات، أو بالإحجام عن ضرب أهداف تابعة لها في قطاع غزة، إنما يؤدي ذلك كله، إلى تآكل آخر في هيبتها، وصورة الردع لديها، من حيث أرادت ترميمها.

وفي خطوة أخرى هدفت لترميم الردع، أطلقت "إسرائيل" في السادس من كانون أول/ ديسمبر 2019، صاروخاً بالسنتياً من طراز "بريحو 3"، من قاعدة بلماخيم الجوية في وسط البلاد، بهدف تعزيز الردع في مواجهة إيران تحديداً. ومن الناحية الفنية، كان إطلاق الصاروخ، تجربة لجهاز الدفع الخاص بالصاروخ، والذي يجب أن يكون قادراً على دفع الصاروخ خارج الغلاف الجوي، وهو يحمل رأساً متفجراً كبيراً، أو رأساً نووياً. وكانت "إسرائيل" قد أطلقت صاروخاً مشابهاً قبل سنة ونصف، قيل إن مداه يتجاوز 2000 كم، وهو قادر على أن يحمل رأساً نووياً، وزنه أكبر من طن واحد. ولكن يبقى الهدف الأساس، هو تقوية الردع الذي تشكل الصواريخ الباليستية والنووية عماداً له، في ظل الحديث الإسرائيلي والأمريكي، عن قيام إيران بنشر صواريخ في العراق، قادرة على ضرب "إسرائيل"، وعن شعور بالثقة متزايد لإيران، بعد ضرب منشآت أرامكو في السعودية، دون رد من أحد (بن ييشاي، 2019).

ختام السنة بـخطاب كوخافي

في خطاب له أمام مؤتمر "المجتمع والجيش الإسرائيلي"، في الذكرى السنوية لموت رئيس الأركان الأسبق أمنون ليفكين شاحاك، الذي عُقد في المعهد متعدد المجالات في هرتسليا بتاريخ 2019/12/25، تحدث كوخافي عن التهديدات التي تواجه "إسرائيل"، حيث حذر من توسع التهديدات الإيرانية في المنطقة، وأكد أن الجيش يستعد لمواجهة محدودة، أو أكثر من محدودة، مع إيران، وأكد أن إيران سابقا، لم تكن تشكل عدواً مباشراً لـ "إسرائيل"، لكنها أصبحت كذلك. وقال كوخافي إن إيران، لم تعد تلك الدولة البعيدة وراء الجبال، التي تبني قدراتٍ نووية، وإنما العدو الذي نراه أمامنا، ونواجهه. كما ألمح إلى أن "إسرائيل"، تقوم بعملياتٍ لمنع نقل الأسلحة من العراق إلى سوريا، مؤكداً على ازدياد خطر التهديدات في الدائرة الأولى المحيطة بـ "إسرائيل"، ففيلق القدس يربط في سوريا، وحزب الله يربط في لبنان، والفلسطينيون يربطون في غزة. لكنه أكد على أن "إسرائيل"، تقوم بكثير من العمليات السرية، لمواجهة هذه المخاطر، في كل هذه الدوائر. (زيتوني، 2019)

وحذر كوخافي من تطور دقة الصواريخ، قائلاً إن التكنولوجيا وصلت لمن أسماهم بالمتطرفين والأعداء الألداء، وإنه لم يعد هناك حاجة لصناعات عسكرية، ولا لدول عظمى، حتى تستطيع حجب الـ GBS، أو لتحقيق اختراق في مجال السايبر. لذلك، ستستمر "إسرائيل" في محاولاتها منع حصول أعدائها على هذه الإمكانيات، وهو ما يمكن أن يوصل "إسرائيل" إلى حافة الصدام. فإيران مستمرة في التزود بالصواريخ التي تصل "إسرائيل"، وأجزاء من هذه الصواريخ تمر من تحت الرادار الإسرائيلي. وأكد كوخافي أن الصناعات العسكرية الإيرانية، أكبر من نظيرتها الإسرائيلية، وأن جيش القدس في سوريا، وحزب الله في لبنان، لديهم حاجبات "سبكتروم" "طيف"، وصواريخ مضادة للطيران متقدمة. (زيتوني، 2019)

وأضاف كوخافي، منتقداً سياسات الولايات المتحدة والغرب، أن إيران زادت نشاطها وفاعليتها وهجوميتها في السنة الأخيرة، لا سيما ضد دول الخليج العربية، ودون الرد الملائم عليها، وبالتالي فلا ردة تجاهها، وخاصة في ظل ازدياد ثقتها بنفسها. ولكن هذا حسب قوله، لا يعني أن "إسرائيل" لن تستمر في مواجهتها، والرد على محاولاتها، كما في السنة الماضية، مما يعني زيادة احتمال المواجهة، التي لا تسعى لها "إسرائيل"، لكنها تستعد لها، كما قال. وأن "إسرائيل" كانت ستكون سعيدة، لو وجدت شركاء في هذه المواجهة، مع أنها قادرة على المواجهة منفردة، وعليها أن تمنع إيران من التمرکز، ليس في سوريا فقط، بل في العراق أيضاً.



كوخافي على منصة معهد هرتسليا



صواريخ إيرانية

وتطرق كوخافي إلى التقدم الإيراني في المشروع النووي، قائلاً إنها وصلت إلى كمية يورانيوم مخصب ضعفي الكمية المسموحة لها، وإنها ضاعفت عدد أجهزة الطرد المركزي المسموحة لها أيضاً. وصحيح أنها تستخدم هذه الإمكانيات حالياً كورقة مفاوضات مع الغرب، لكن لن تتأخر اللحظة التي ستنتقل فيها إلى

تركيب سلاح نووي، مع انعدام رد غربي على ما تقوم به، ولهذا الغرض تحتاج عدة أشهر فقط . (زيتوني، 2019)

وأضاف كوخافي أن بيوت المواطنين في غزة، ستكون هدفا للجيش الإسرائيلي في أي حرب قادمة، وأن الحرب ستكون آخر خيار.



حدود غزة

وأشار كوخافي إلى أن "شعب إسرائيل"، لن يبقى في هذه البلاد إذا لم يحصل على الأمن، وأن وظيفة تحقيق الأمن، ملقاة على عاتق الجيش، وكذلك مهمة إشعار المواطن بالأمن، فلا يكفي الانتصار في الحرب، وإنما هناك حاجة للشعور بالأمن والاستقرار، ومهمة الجيش هي جعل العدو ييأس من إمكانية تحقيق أهدافه. وأكد أن الأمن أهم من الشعور بالأمن، وعليه يتم توفير الأمن للمستوطنين في الجنوب، بتخفيف الحصار عن قطاع غزة بمساعدة المصريين، مع تأكيده أن هذه هي سياسة الحكومة التي يدعمها الجيش. وأخيراً، تطرق كوخافي للميزانيات المتوقعة بسبب الأزمة السياسية (زيتوني، 2019).

معضلة قطاع غزة

كتب كوبي ميخال، الباحث في مركز دراسات الأمن القومي، تحت عنوان " خيار "إسرائيل" الاستراتيجي في ظل وجود حماس على قرني المعضلة"، أنه في ميزان الربح والخسارة، وبالنظر إلى تكلفة احتلال قطاع غزة، وإسقاط حركة حماس، تجد "إسرائيل" نفسها مضطرة للتسليم بوجود كيان فلسطيني مُعادٍ، على حدودها الجنوبية. وفي نفس الوقت، تجد نفسها هي من أنقذت حماس من مأزقها، بالضبط كما أنقذت منظمة التحرير عبر اتفاق أوسلو، كما يزعم. فكلما اتجه هذا الكيان "الحمساوي"، إلى التصرف ككيان سياسي، سيسهل على "إسرائيل" مواجهته. لقد نجحت "إسرائيل" تاريخياً في مواجهة الكيانات السياسية، وتطوير قدرتها على الردع أمام هذه الكيانات، مع المحافظة على بعض جوانب من التعاون. فمحافظة "إسرائيل" على الردع أمام هذا الكيان المعادي، وتطوير تعاون اضطراري في المجال المدني، يسمح بإدارة الحياة في غزة بشكلٍ معقول، هو البديل الأقل سوءاً، رغم أن هذا الواقع، كما يبدو، سيشهد أزماتٍ وعنفاً بين الحين والآخر. (ميخال، 2019)

يضيف ميخال أنه في غياب أي إنجاز، واجهت قيادة حركة حماس معضلة في الأشهر الأخيرة، وفي مجالات مختلفة، لكنها مترابطة، وهي:

1. الوضع الإنساني والمعيشي، والاحتجاجات الشعبية في قطاع غزة.
2. خلافات داخلية حول العلاقة مع إيران ومع مصر.
3. جماعات مسلحة نشطة داخل القطاع، وعلى رأسها حركة الجهاد الإسلامي.
4. الصراع مع السلطة الفلسطينية، والعقوبات التي تفرضها على سكان غزة.
5. الاحتلال، والحصار الذي يخنق القطاع.

ومن جهتها، قررت "إسرائيل" أن تذهب إلى خيار تبدو فيه كمن يخضع لإملاءات حماس، بدلاً من التباهي بفرض إرادتها عليها. وصحيح أن ضعف حماس يغري بالذهاب إلى استراتيجية معاكسة، وهي دعم الاحتجاجات الشعبية بطرق نكية، وباستخدام القوة، لكن الفراغ الذي ستتركه حماس بعدها، لن يملأه بالضرورة، طرف يكون مريحاً بالنسبة لـ "إسرائيل".

بناءً على التوجه القائل بجولات المواجهة المتباعدة في نظرية الأمن القومي، وجدت "إسرائيل" نفسها، مضطرة إلى توسيع فترة الهدوء بين الجولتين، عبر تحسين الوضع المعيشي للسكان في قطاع غزة من

جهة، والضرب بشدة في الجولة القادمة؛ لتعزيز قوة الردع، عبر تقوية الجدار الحديدي، الذي تتحطم عليه "عدوانية" حماس، من جهة أخرى، على حد زعمه (ميخال، 2019).

العقيدة الأمنية الإسرائيلية 2020

العقيدة الأمنية والتطورات المتلاحقة وتحديات 2020

حسب تعريف المؤرخ العسكري العقيد ياهوشفط هركيبي، فإن العقيدة العسكرية، أو النظرية الأمنية، هي عبارة عن مجموعة من المصطلحات، التي تعبر عن الواقع كما تراه جهة ما، والذي يسمى "الأمن"، وتستخدم المصطلحات التي تعكس طبيعة الشعب نفسه، وفقاً للظروف التي يعيشها، وكيف ينظر إليها، كالفرض والتهديدات، والعقبات والتحديات، وبالتالي تطوير منظومة مصطلحات، يتم ترجمتها لمجموعة مؤسسات وهيئات، وتوجهات، ووسائل وأساليب قتال، وتدريب وتأهيل، وهذه المنظومة من المصطلحات، سواء كُتبت أم لم تُكتب، تُعتبر العقيدة الأمنية، أو النظرية الأمنية.

وعن ضرورة وجود عقيدة أمنية متفق عليها، كتب هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، في كتابه "الحاجة لنظرية": "في غياب النظرية سنتصرف بعشوائية، وستتعارض المقترحات دون أرضية حقيقية تُتخذ القرارات بناءً عليها، وسترى كل مشكلة وكأنها جديدة، وستُستنزف الموارد في التعرف عليها، بدلاً من البحث عن حلول لها" (تماري، 2014).

العقيدة الأمنية هي ما يفعله الجيش على الأرض عام 2020 وليس ما كتب سلباً

لم تُكتب العقيدة الأمنية الإسرائيلية يوماً، كوثيقة رسمية من قبل الحكومة الإسرائيلية، وبالتالي لم يتم اعتمادها، ولم تأخذ صيغة إلزامية من قبل القيادة السياسية العليا. والسبب في ذلك، هو أنه لم يتم تحديد الأهداف السياسية، لا سيما أهداف الحروب، منذ قيام الدولة بعد حرب 1948، باستثناء خطابات وتصريحات بن غوريون، ورؤساء الحكومات من بعده. ولكن عدم كتابة العقيدة الأمنية في وثيقة، لا يعني عدم وجودها، بل إن كثيراً من السياسيين والأكاديميين، استطاعوا فهمها، من خلال النظر في الأحداث بعد حدوثها، كما استطاعوا فهم الماضي، وعلى أي أساس تم. وبالتالي، يمكن الادعاء بأن العقيدة الأمنية لم يتم تطبيقها يوماً. وعند النظر في وثيقة بن غوريون عام 1953، التي كتبها قبل ترك منصبه، يتبين أنها تعبر عما كان يفعله الجيش حتى ذلك الحين، وفقاً لما صرح به قادة الجيش عندما قرأوها، وجاءت فقط للتعبير عن الوحدة والانسجام، بين القيادة السياسية، وبين ما ينفذه العسكريون في الميدان.

في عامي 1998 و 1999، حاول وزير الدفاع آنذاك إسحق مردخاي، كتابة العقيدة الأمنية، وفعل ذلك دان مريدور عام 2003، ولكن ظلت مجرد محاولات، وأصبح التقييم وفق النتائج، فاعتُبرت الحروب الناجحة مطابقة للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، وغير الناجحة مخالفة لها. لكن في النهاية، يمكن الجزم بأن عدم كتابة العقيدة الأمنية، أعطى مجالاً للقادة السياسيين والعسكريين، للعمل كما يرون دون قيود، يُضاف إلى ذلك، أن بعض الباحثين يعتقدون أن القيادة السياسية في "إسرائيل"، لم تكن دائماً بنفس القدرة على فهم عقيدة أمنية مكتوبة، ولو كانت موجودة، والتوثيق يثبت هذا. فمثلاً، لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، برئاسة دان مريدور، انتقدت عام 1986 الحكومات بشدة وبشكل فظ. وكذلك انتقد تقرير عام 2003، الحكومات، التي لا تدرس القضايا الأمنية، ولا تناقشها (تماري، 2014).

وإضافة إلى ما تم اعتباره عدم قدرة الحكومات على فهم العقيدة الأمنية، ظهرت مشكلة جديدة بعد حرب 1967، وهي ازدياد التنوع الأيديولوجي والسياسي في مركبات الائتلاف الحكومي، مما قلل إمكانية التوافق على عقيدة أمنية موحدة، فأصبحت الحكومات تركز على نقاش الأحداث بعد حدوثها، لأن نقاش المستقبل قد يؤدي إلى إسقاط الحكومة. ونظرة عميقة على الحكومات، تُظهر أنها كانت تعاني في رؤيتها من ثوب سوداء، وأنها استعانت عموماً بخبراء من المستوى المهني؛ للدراسة بدلاً منها، إلا أن هذا لا يعني اتفاقاً أو التزاماً بما تقوله المستويات المهنية. وفي ظل تغيرات سريعة تحصل في يوم وليلة، أصبحت إمكانية الفهم بعد حدوث الحدث، أخطر من ذي قبل.

كتب إيهود باراك عام 1994، عندما كان في آخر عهده في رئاسة الأركان، ما سمي بـ "أسس العقيدة الأمنية"، وزعم أنه لا يوجد إجماع سياسي على مسائل الأمن، وأن أي حرب لا تهدد وجود "إسرائيل"، ستكون محط خلاف، لذلك اقترح "عقيدة أمنية فوق سياسية". وهذا يعني أن لكل حرب عقيدتها الأمنية، التي تبدأ مع بداية الحرب، وتنتهي معها، وهذه نقطة ضعف تترك العقيدة الأمنية كحدث، بدلاً من الديمومة.

تضمنت العقيدة الأمنية الإسرائيلية بعد حرب عام 1948، وحتى الانسحاب من لبنان عام 2000، مجموعة من المصطلحات، التي صاغت شمولية الأمن القومي، من خلال تجنيد كل الموارد البشرية والمادية المطلوبة لحالة الحرب، مثل تجنيد الاحتياط من القوى البشرية، وتجنيد الموارد المالية من الاقتصاد. فـ "إسرائيل" هي دولة الوضع القائم، ولا تذهب للحرب ما دام لا يوجد تهديد للوضع القائم، والحرب تهدف إلى منع تهديد، وليس تغيير الوضع القائم. ومن هذه المصطلحات، عقيدة هجومية وليست دفاعية، حرب

استباقية، أو ضربة استباقية تضرب فيها "إسرائيل" الضربة الأولى، ثم تنقل الحرب إلى أرض العدو، إضافة إلى مصطلح "المثلث غير المقدس: الردع والإنذار والحسم".

بناءً على أرشيف الجيش بين عامي 1950 و 1982، يتبين وجود ظاهرة استمرت 30 سنة، وما زالت آثارها بادية على الجيش والحكومة والمجتمع. ووفقاً لهذه الظاهرة، فإنه، ومن أجل حل المشكلات الأمنية، وضمان أمن اليهود، يجب ضم أراضي إضافية للدولة، التي حددت حدودها في هدنة 1949. ولتحقيق هذا الهدف، فإن "إسرائيل" تحتاج إلى حرب تبادر هي لها، أو تأتي وحدها، فيقوم الجيش باحتلال مساحات كبيرة، ويفرض سيادته عليها، ثم يتم ضمها إلى "إسرائيل".

ضم الأراضي، أو الاحتلال، لا يعني تعديل حدود أو هوامش، وإنما يعني مضاعفة مساحة الدولة ضعفين، أو ثلاثة أو أربعة. وهذا ما يبدو من كميات وثائق لا نهاية لها لدى الجيش، حيث يبدو أن الشعار كان في البداية هو الأمن، ثم توسع إلى المصالح السياسية والاقتصادية، التي يمكن تحقيقها من الاحتلال، مثل مكانة "إسرائيل" دولياً، فطالت الأطماع مسافة 200 كم، بعيداً عن حدود هدنة 1949، التي شملت سيناء والأردن ولبنان والجزولان، وحتى النفط السعودي المذكور في وثائق الجيش، حيث رُسم خط العواصم عمان دمشق بيروت، والذي كان على الجيش الوصول إليه. وبناءً على هذا، تم احتلال سيناء عام 1956، حيث كان الهدف إسقاط نظام عبد الناصر، وتثبيت الحدود وراء الطور وشرم الشيخ. وكذلك حرب الأيام الستة، حيث كانت الأوامر للجيش بكسر الطوق الخانق حول "إسرائيل"، أي إزالة التهديد الوجودي، وهو ما تم تحقيقه في اليوم الأول من الحرب، بعد تدمير أسلحة الجو العربية. وكان وزير الدفاع موشيه ديان، غير راغب في الوصول إلى السويس، لكن الجيش استمر وفق العقيدة المتعارف عليها، حتى احتل كل سيناء والجزولان والضفة الغربية، رغم أن التهديد قد زال، وحتى أن الضفة الغربية تحت سلطة الأردن، لم تكن تشكل خطراً، لا سيما بعدما رأت الأردن ما حصل لسلاح الجو المصري، وحتى سوريا لم تكن ترغب في حرب سببتها مصر، وفقاً للمصادر الإسرائيلية. (تماري، 2014)

إن، فالجيش هو من حدد ويحدد أهداف الحرب، وما على الحكومة إلا أن تقبل، وهذا ما تم في حرب 1973 أيضاً، حيث تم احتلال الضفة الغربية لقناة السويس، وجبل الشيخ السوري، والبقاع اللبناني، حتى طريق دمشق بيروت. وفي حرب لبنان الأولى أيضاً، كان الجيش هو من قرر إقامة دولة مارونية حليفة في لبنان، بدلاً من احتلال مباشر وضم، وذلك في إطار ما عُرف بـ "الوطنية الإقليمية"، التي صاغها فايتسمان وشارون. (تماري، 2014)

بُنيت العقيدة الأمنية منذ بداية الخمسينيات، على مصطلحات تتعلق بالأراضي، وذلك نتيجة لتأثير حرب 1948، التي مثلت الصراع على الأرض، حيث استخدمت مصطلحات مثل السيطرة على الأرض، وتدمير قوة العدو، وحدود قابلة للدفاع عنها، وحدود أمنية، وحسم المعركة عبر احتلال الأرض، وتركيع العدو بعد احتلال أهداف حيوية له، وغير ذلك. وقد درج مصطلح "بنتايم" بالعبرية، والذي يعني في "الوقت الراهن"، أو إلى إشعارٍ آخر، وهو مصطلح استخدمه "إسرائيل جليلي"، قائد عصابة "الهاغاناه"، أي الدفاع، قبل تحولها إلى جيش الدفاع بعد احتلال فلسطين عام 1948، والذي قال "بنتايم" نستوطن، "بنتايم" نسيطر على الأرض، "بنتايم" لن ننسحب. (تماري، 2014)

إن، فالحكومات على مر السنين، تركت للجيش مهمة تحديد الأهداف، وكيفية تحقيقها، والوسائل المستخدمة لتحقيقها. ويقدر نجاحه، تتوسع السياسة "على قد لحافك مد رجلك". وعليه، فإن صياغة عقيدة أمنية من قبل الحكومة والمستويات السياسية، تعني إلغاء دور الجيش، أو تقييده، في زمن الحرب، وما يترتب على الحروب من نتائج.

ومع مطلع العام مازالت تبدو "إسرائيل" لا تمتلك استراتيجية، ولا تستطيع أن تمتلك، لأنها تعيش في عالم متغير لا ثوابت فيه. وحتى الجيش الذي يزعم أن له استراتيجية، أو يحاول قاداته بين الحين والآخر كتابة استراتيجية، إنما يحاولون تثبيت الوضع الراهن ليكون استراتيجية، بينما في الحقيقة الوضع الراهن متغير، والاستراتيجية تتغير بما يتلاءم معه. لذلك، فإن من ينجحون في صياغة استراتيجيات ومصطلحات متسقة مع بعضها، هي مراكز الدراسات والخبراء والمؤسسات الأكاديمية، ولكن هذا لا يعني قدرتهم على إدارة حرب، أو أزمة على الأرض، حيث أن الواقع والتغيرات الآنية، هي ما يحكم سير الأشياء، وليس النظريات المكتوبة. فالأكاديميون يحسنون تطوير نظريات لمواجهة مشاكل حصلت في الماضي، بينما العسكريون يواجهون مشاكل آنية ومستقبلية. لذلك، فإن الحل هو دمج المستويين، وتحويل المصطلحات النظرية، إلى لغة عملية على الأرض. (تماري، 2014)

كما أن العقيدة الأمنية في "إسرائيل" هي ثقافة المجتمع الصهيوني كله، وهذا يعني أن العرب والحريديم خارج إطارها في ظل ازدياد حالة النفور بين هذين المكونين والدولة ولا سيما في ظل احزاب كحزب ليبرمان الذي يكرس جهده في الصراع ضدّهما. فالفرد الصهيوني هو ابن المؤسسة العسكرية الأمنية، حيث أن والديه خدموا في الجيش، وربما ما زالوا في الخدمة، أو في الاحتياط. والصراع مع العرب موجود في كل المستويات في المجتمع حتى في رياض الأطفال، وفي أغاني الأطفال، ومكتبات المدارس، ونصوص

الأدب، إلى أن يصل الولد إلى سن التجنيد، فيصبح ابنًا فعليًا للمؤسسة الأمنية. ومن هنا، فإن ثقافة المجتمع عام 2020 هي ثقافة أمنية، إضافة إلى أن التجنيد مفروض على النساء أيضا منذ حرب 1948، والدافع لذلك هو تهيئة الأمهات ليكون أمهات جنود، وتهيئة الأولاد للخدمة العسكرية منذ نعومة أظفارهم، وبالتالي يصبح المجتمع كله مجندًا.

وبما أن "إسرائيل" تعيش هاجس السقوط والزوال ولا سيما في ظل نتنها هو الذي يبني مستقبله السياسي على تخويف الاسرائيليين من الابداء، فإن أساس العقيدة الأمنية قائم على هذا. وعليه قامت مصطلحات مثل حرب حتمية، وقلة أمام كثرة، وحدود قابلة للحماية، وعمق استراتيجي. وفي ظل مجتمع يعيش بحد سيفه منذ أكثر من ثلاثة أجيال، كما يعتقدون، تصبح مصطلحات من هذا النوع، حقائق لا يمكن نقاشها إلى أن يحصل العكس، رغم أن التطورات أفقدت بعضها أهميته. وأهم هذه المصطلحات هو الأمن، منذ ثورة عام 1936 وحرب 1948. وظل الأمن طاغياً على حساب قضايا اجتماعية واقتصادية، ثم بات شعار الأمن مبررا للتوسع واحتلال الأراضي بعد عام 1967. حتى المستوطنات تم تبريرها بدعوى أنها تخدم الأمن، أكثر من الزعم بأنها أرض "إسرائيل". كما تم اشتراط الأمن كثمن يدفعه الفلسطينيون مقابل الانسحاب، وهذا يعني أن المسألة، هي مسألة مصالح، وليست أرض "إسرائيل". كما يزعم المستوطنون أن أي أرض سينسحبون منها، سيستخدمها الفلسطينيون ضدهم، وبالتالي فإن فكرة الانسحاب من الأرض، هي فكرة قائمة طالما تم تهديد الأمن في المقابل. (تماري، 2014)

هناك مشكلة في المصطلحات المركبة للعقيدة الأمنية نفسها، والعلاقة التي تربط بينها، مثل التتابع بين مصطلحات الردع والإنذار والحسم. فكلما حققت عملية عسكرية ضد غزة مثلاً الردع، بدأ العد التنازلي للعملية التالية، لأن أي طرف لن يكون مستعداً للتسليم، والبقاء مردوعاً على المدى البعيد، باستثناء الأنظمة العربية بعد حرب عام 1973، وحتى اليوم.

مصطلح الحدود الآمنة، ومن منظور "إسرائيل"، هو مصطلح نسبي ومضلل أيضا، وربما يمنع تحقيق تسويات، ويضر الأمن أكثر مما يفيد. فهذه الحدود ليست حدوداً معترفاً بها، والقوة أهم من وجود هذه الحدود، فضلاً عن عدم جدوى الحدود الآمنة في التجربة مع الانتفاضات، وفي مواجهة الصواريخ من العراق، ومن قطاع غزة، ولبنان. (تماري، 2014)

كذلك مصطلح العمق الاستراتيجي، الذي لا يُبنى على البعد الجغرافي للكلمة، بقدر ما يحتاج إلى دعم خارجي، وشرعية خارجية وداخلية للعمليات العسكرية، إضافة إلى طبيعة بناء القوة، التي قد لا ينفع معها

العمق الاستراتيجي، حيث لم ينفع في حرب عام 1973، رغم أن الجيش كان قد بنى قوة، أضعاف ما كان لديه في حرب عام 1967 .

إذن، تحتاج العقيدة الأمنية الإسرائيلية مطلع العام 2020، إلى إعادة صياغة مصطلحاتها، بما يتناسب مع الوضع الاستراتيجي المتطور والمعقد، والذي يشمل استنزافاً قليلاً الكثافة، ومعارك لحفظ الهدوء، ومواجهات عنيفة قليلة الكثافة. كما يلزم إعادة صياغة العلاقة بين الجيش والمجتمع، بما يقلص حجم الجيش، ويحافظ على مستوى قدرته على القيام بدوره (تماري، 2014).

العقيدة الأمنية في مواجهة التحديات

مطلع عام 2020 ما زالت "إسرائيل" تعتبر نفسها أمام تحديات، وفي حاجة لتطوير دائم لعقيدتها الأمنية، لمواجهة هذه التحديات، وتمضي في بناء قوتها العسكرية كما في السابق، فتشتري وتُصنّع أقوى وأحدث الأسلحة والذخائر والمنظومات. وفي عقيدتها الأمنية، تتكيف وفقاً للتهديدات التي تواجهها، وهي متغيرة تاريخياً، وأدت إلى تطور عقيدتها الأمنية عبر السنين. فقد كانت العقيدة الأمنية الإسرائيلية، تعتمد على الردع، والذي يعني بناء قوة مخيفة، تردع أعداءها عن القيام بمهاجمتها. كما تعتمد هذه العقيدة على الحرب الاستباقية الخاطفة، التي تبادر لها إذا شعرت أن الردع قد تآكل، وقام العدو (عدو إسرائيل) بإجراءات على الأرض، تؤشر على ذلك، مثل التحركات المصرية التي سبقت حرب الأيام الستة عام 1967، أو التزود بأسلحة مخلة بالتوازن، أو أسلحة غير تقليدية، كبناء مفاعل نووي، مثلما حصل مع كل من المفاعل النووي العراقي، والمفاعل السوري، واليوم تعتبر إسرائيل انتشار قوات إيرانية في سوريا أو امتلاك حزب الله صواريخ دقيقة مبرراً لحرب استباقية لتدمير هذه القدرات إلا أنها تواجه صعوبات في كيفية هذه الحرب الاستباقية ونتائجها المتوقعة وأهم ذلك عدم قدرة إسرائيل على حسم المعركة أو تحديد شكل وتوقيت نهايتها لأنها لا تحارب جيوشاً نظامية كالجيوش العربية في الستينات والسبعينات، ولأن هذه العقيدة تعتمد أيضاً على الإنذار المبكر، الذي يكشف نوايا الأعداء، ويترتب عليه حرب استباقية. كما تعتمد هذه العقيدة على الحسم السريع، أو الحسم في حرب دفاعية، إذا تجرأ العدو وهاجمها، ولم تحصل على الإنذار المبكر، كما حصل في حرب عام 1973. (مريدور و الدادي، 2018)

نجحت هذه العقيدة في مواجهة الجيوش العربية النظامية، التي كانت تُعتبر التهديد المباشر لـ "إسرائيل"، خلال العقود الأربعة التي تلت إقامة الدولة عام 1948، لكنها لم تعد ناجحة، عندما أصبح التهديد المباشر هو منظمات وأجسام عسكرية غير نظامية، وكيانات أقل من دولة، وهو ما لا ينفع معه العقيدة القديمة،

فلا هي دول ذات سيادة فتردع، ولا هي جيوش نظامية يمكن تدميرها في حرب استباقية، ولا يمكن حسم حرب معها في فترة وجيزة. كل ذلك في ظل الإيجابية الوحيدة من ناحية "إسرائيل"، وهي عدم تشكيل هؤلاء الأعداء لخطر وجودي واقعي، أو خطر اجتياح بري قد يؤدي إلى سقوط الدولة بالكامل، نتيجة انعدام العمق الجغرافي، كما كان مع الأعداء السابقين. ورغم أن الصواريخ ألغت فكرة العمق الجغرافي، إلا أنها لا تشكل خطرًا وجوديًا. وعليه، تجد "إسرائيل" نفسها، مضطرة لاعتماد استراتيجية دفاعية أكثر تعقيدًا، اعتبرها قائد سلاح الجو السابق نحوستان، الرّجل الرابعة للعقيدة الأمنية، إلى جانب الأُرجل الثلاثة القديمة، وهي الردع والإنذار المبكر والحسم (مريدور والداوي، 2018).

تعتمد العقيدة الدفاعية الجديدة على عدة ركائز، منها منظومة أسلحة دفاعية، كمضادات الصواريخ ذات الطبقات المتعددة، كما يسميها الجيش الإسرائيلي، ويعني بها:

1. الطبقة الأولى: تطوير منظومتي باتريوت وحيثس، المضادة للصواريخ بعيدة المدى.
2. الطبقة الثانية: تطوير منظومتي العصا السحرية ومقلع داوود، المضادة للصواريخ متوسطة المدى.
3. الطبقة الثالثة: تطوير منظومة القبة الحديدية، المضادة للصواريخ قصيرة المدى، والطائرات بدون طيار وقذائف الهاون، وتعتبر الأولى من نوعها في العالم (وزارة الدفاع، 2019)

وفي عام 2006، تم تكليف لجنة رسمية برئاسة وزير الاستخبارات السابق دان مريدور، من قبل رئيس الحكومة أريئيل شارون، ووزير الدفاع شأؤول موفاز؛ لدراسة العقيدة الأمنية، وملاءمتها للتحديات. ورغم بقاء عناصر التهديد القديمة، مثل النووي الإيراني، إلا أن مواجهة الكيانات الأقل من دولة، كانت التطور الأهم، والتهديدات المنبثقة عن ذلك، تشمل التفجيرات والعمليات الاستشهادية، وليس الصواريخ فقط. والدفاع يحتاج إلى تكنولوجيا، واستخبارات ممتازة، وقدرة على تنفيذ ضربات دقيقة، وفي عمق العدو، دون الحاجة لتحريك جيوش. كما يشمل ذلك، عمليات عسكرية تقليدية، أو في العالم الافتراضي، وعالم السايبر. (وزارة الدفاع، 2019)

الانقسام الداخلي

انقسامات متعددة

تعاني "إسرائيل" في الأساس من الانقسامات متعددة المستويات والاتجاهات، وذلك بسبب المشارب المتعددة التي تشكلت منها مجتمع المستوطنين، منذ بدء الاستيطان في فلسطين، في نهاية القرن التاسع عشر. تزداد هذه الانقسامات حدة مع الزمن، لدرجة أن رئيس الدولة رؤوفين ريفلين، حذر من تشظيها بين أربعة أسباط. (عواودة، 2019).

حذرت دراسة جديدة صادرة عن جامعة بار إيلان في تل أبيب، من عمق الانقسامات في صفوف الإسرائيليين، حيث يرى 90% منهم، أن خلفية الانقسام هي سياسية، فيما يرى 67% أنها دينية، ويعتقد نصف الإسرائيليين فقط، أنه بالإمكان استعادة اللحمة الداخلية. كما حذرت الدراسة من توتر ربما ينفجر بين مجموعات سكانية مختلفة، وأشارت إلى أن الانقسام بينها، وبعد جولتي انتخابات عامة ساختنيتين، هو انقسام غير مسبوق بشدته.

وكشفت الدراسة أن 93% من المشاركين في الاستطلاع، قالوا إن الانقسام الأهم، هو بين اليهود والعرب الفلسطينيين، فيما قال 89% منهم إنه على خلفية سياسية بين اليمين واليسار، و 83% منهم قالوا إنه بين المتدينين والعلمانيين، بينما يرى 67% منهم، أنه بين اليهود الغربيين والشرقيين.

ويظهر الشعور بالانقسام لدى اليسار أكثر منه لدى اليمين، حيث يرى 78% من مؤيدي اليسار، أن الإسرائيليين منقسمون، فيما يرى ذلك 46% فقط من مؤيدي اليمين. ويتطابق اليسار إلى حد كبير، مع اليهود الغربيين والعلمانيين، بينما تتطابق نسبة اليمين مع اليهود الشرقيين والمتدينين. ويرى البروفيسور الإسرائيلي شاحر ليفشيتس، رئيس "المركز القضائي اليهودي الديمقراطي" في جامعة بار إيلان، أن النتيجة الأبرز في الاستطلاع، هي النسبة العالية من الإسرائيليين، الذين يعتقدون أنهم منقسمون جداً، وأنهم يرون أن بقدرتهم استعادة لحمتهم. وتخشى أوساط المراقبين في "إسرائيل"، من تعمق الانقسامات، في ظل المظاهرات التي يقوم بها أنصار ننتياهو في الشوارع، وبدعمه ومشاركته، مع تشكيكهم وطعنهم بنزاهة القضاء، وأجهزة فرض القانون (عواودة، 2019).

يرى الوزير السابق دان مريدور، أن أحد مظاهر الانقسام الاجتماعي، هي أن "إسرائيل" تواجه عدة تحديات، مثل رفض قطاع كبير من المواطنين الإسرائيليين للخدمة العسكرية. بل إن فئات اجتماعية، لا تعتبر مقتل

جندي على الجبهة، حدثا يعينهم، والمقصود الحريديم، لذلك دعا مريدور إلى توحيد الجميع أمام واجب الخدمة العسكرية (مريدور والدادي، 2018).

سابقا، كان من أسباب الانقسام بين اليمين واليسار، الخلاف حول حل الدولتين وحدود الـ 67. وقد برز هذا الانقسام، عندما اغتيل رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين على هذه الخلفية. ولكن اليوم، أصبحت القضايا السياسية، وتحديدًا المتعلقة بحقوق الفلسطينيين، وتصفية القضية الفلسطينية، وضم أجزاء من المناطق المحتلة عام 1967، وكذلك شرعية الاستيطان، ورفض حل الدولتين، أصبحت جزءًا من الإجماع الصهيوني، كما قالت عضو الكنيست السابق عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي حنين الزعبي، والتي أكدت أنه رغم الانقسامات الداخلية، إلا أن الموقف من الفلسطينيين، والعنصرية ضدهم، هي قضية إجماع ولا خلاف عليها، وأن الخلاف بينهم، في المظهر فقط. فمنهم من يُبدي وجهه العنصري بشكلٍ سافر، وهو اليمين، ومنهم من يخاف على صورة "إسرائيل"، فيُخفي وجهه العنصري، وهم اليسار والوسط. مع العلم أن الأغلبية العظمى، هي أغلبية يمينية، وهي في تزايد منذ انتفاضة الأقصى. ويدل على ذلك، نتائج الانتخابات المتعاقبة منذ ذلك الحين، لا سيما إذا استثنينا العرب (عياش، 2019).

وبينما شكل الانقسام بين اليمين واليسار، السبب الأول لعدم تشكيل حكومة، والاضطرار لإعادة الانتخابات، فإن السبب الثاني هو الانقسام الديني العلماني، وهو الذي منع تشكيل حكومة يمينية دينية بقيادة نتياهو، والسبب الوحيد والمباشر لذلك، هو رفض حزب "إسرائيل بيتنا"، اليميني العلماني، الجلوس في حكومة واحدة مع الأحزاب الدينية.

تراجع التعليم بسبب المتدينين

شهدت منظومة التعليم في "إسرائيل" في السنوات الأخيرة، توجهًا أكثر نحو تدخل الأحزاب الدينية فيها، مع وجود وزراء تعليم من هذه الأحزاب، مثل الوزير السابق نفتالي بينيت، زعيم حزب "البيت اليهودي" الديني، والذي أدخل المحتوى الديني لمواد التعليم بشكل متزايد، وعلى حساب العلوم والفلسفة. فمثلًا، تم في عهده، تضمين كتاب العلوم للصف الثالث الابتدائي، موضوع صلاة الاستسقاء، بدلًا من تكنولوجيا الري، التي برعت "إسرائيل" فيها.

ولكن الوزير الحالي الحاخام رافي بيرتس، يُقلق العلمانيين أكثر، وذلك بوجوده على رأس منظومة، خرجت في السابق علماء تبوؤوا مراتب عالمية، وحصلوا على جوائز دولية. فالحاخام بيرتس نفسه، عبّر سابقا عن

رفضه للتعليم المادي، عندما كان يقود مدرسة دينية لتأهيل الشباب للخدمة العسكرية، فقال في محاضرة مسجلة: "للأسف خلال 2000 سنة بعد نزول التوراة، حصلت أشياء أخرى، مثل حركة النهضة والتحرر"، واصفا النهضة العلمية العالمية، بالشيء السيء . (عميران، 2019)

لقد كشفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية "OECD"، عن تراجع "إسرائيل" في امتحانات التقييم "البيزا"، في الرياضيات والقراءة والعلوم. وامتحان "بيزا" هو امتحان تقوم به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية، لفحص مستوى الطلاب من الشريحة العمرية 15-16 عامًا، الذين يتعلمون في المدارس، والأطر التعليمية الأخرى. ويفحص الامتحان بالأساس ثلاثة مواضيع، هي القراءة والرياضيات والعلوم، لا سيما الفيزياء. وقد اشتركت "إسرائيل" لأول مرة في الامتحان عام 2002، وفي المرة الأخيرة عام 2018. وفي كل الامتحانات التي شاركت فيها "إسرائيل"، لم يتم إدراجها من بين الدول العشر، المتقدمة في المجالات الثلاث. مع العلم أن النتائج لم تشمل المدارس الدينية، وأن هذه الامتحانات لا تشمل طلاب هذه المدارس، مما قد يعطي مؤشرًا على تدهور التعليم في "إسرائيل" بشكل عام، أكثر مما تعكسه النتائج. وقد بينت صحيفة "ذي ماركر" الإسرائيلية، أن نتائج امتحان "البيزا"، تشير إلى أن 34% من الطلاب في "إسرائيل"، سيصعب عليهم الاندماج في سوق العمل، وأن التراجع الذي مُنيت به "إسرائيل" في امتحان "البيزا"، كان تحديدًا في فترة وزير التربية والتعليم السابق نفتالي بينيت. (القدس العربي، 2019)

ويشير المحلل الاقتصادي آفي بار-إيلي، إلى أن نتائج الامتحان، تدل على تراجع كبير للتعليم في "إسرائيل". فرغم أن ميزانية التعليم ارتفعت منذ عام 2012 بنسبة 48%، إلا أن نسبة الذين رسبوا في الامتحانات الثلاث، الرياضيات والعلوم واللغة/القراءة، سجلت رقمًا قياسيًّا، حيث وصلت إلى 22%، وهذه النسبة لا تشمل الطلاب الحريديم، الذين لا يشاركون في الامتحانات أصلاً، ولا يدرسون العلوم والرياضيات. حتى أن نسبة الراسبين في الرياضيات، ارتفعت إلى 34%، وفي العلوم وصل تدرج "إسرائيل" إلى الحضيض، فضلًا عن أن الفجوات بين الطلاب ازدادت. ويشير بار-إيلي، إلى أن بينيت وزير التعليم السابق، هو المسؤول عن الفشل في جهاز التعليم. (القدس العربي، 2019)

وقالت صحيفة "هآرتس" في افتتاحيتها يوم 2019/12/4، إن فشل طلاب إسرائيل في امتحان "بيزا"، هو إشارة تحذير لوزارة التربية والتعليم، لا سابقة لها في خطورتها، مما يفرض تغييرًا فوريًّا في سياسة الوزارة. وأكدت أنه من دون تغيير كهذا، فإن وزراء التربية والتعليم، يقودون "إسرائيل" إلى كارثة اجتماعية واقتصادية، في الوقت الذي لم يُظهر رئيس الحكومة خلال العقد الأخير، أي اهتمام في هذا المجال. وقالت الصحيفة

إن من المهم أيضاً، التذكير بأن نتائج الاختبار تُظهر صورة جزئية، فبطلب من الحاخامات، رفض الطلاب الحريديم المشاركة في الامتحان، وبناءً على ذلك، فإن الوضع فعلياً أخطر بكثير. (القدس العربي، 2019)

على إثر تقرير "بيزا"، طالب اليسار الإسرائيلي، تحديداً ممن يعارضون التعليم الديني أصلاً، بإلغاء منظومة التعليم الديني الحكومي من أساسها، وحملوها المسؤولية عن هذا الخزي لـ "إسرائيل" على المستوى الدولي، كما أسموه. إضافة إلى انتقادهم الحاد لوجود الطلاب العرب في "إسرائيل" في أسفل سلم الطلاب على مستوى العالم، مما يشير إلى الجانب العنصري، إضافة إلى الجانب الديني في خلفية المشكلة (كشتي، 2019).

الخلاصة هي أن الجهاز التعليمي في الحضيض، فالأولاد لدى "شعب الكتاب"، في أدنى سلم الدول المتقدمة من حيث تحصيلهم العلمي، وعدد الطلاب في الصف الواحد كبير جداً، مقارنة مع الدول الأخرى، ورواتب المعلمين ليست مغرية للتقدم لهذه الوظيفة، مع نقص في عدد معلمي العلوم واللغة الإنجليزية، والسعي نحو نشر التدين بين أولاد العلمانيين، إضافة إلى التمييز ضد الريف في الميزانيات، لصالح المركز (شفك ليسك، 2019).

توقعات لعام 2020

بناءً على ما تقدم من عناوين في المجالات المختلفة، من المتوقع أن السنة القادمة، لن تكون أفضل من سابقتها، بل ستشهد تراجعاً في كل المجالات، السياسية والعسكرية، والاجتماعية والاقتصادية. فعلى الصعيد السياسي الداخلي، الذي يشهد أزمة وانسداداً مرشحاً للاستمرار والتصاعد مع انتهاء المهلة القانونية لتشكيل الحكومة، وحل الكنيست الـ 22، وقرار الذهاب إلى انتخابات ثالثة خلال أقل من سنة، بنفس المرشحين والأحزاب والناخبين، لذلك فمن المرجح أن لا تختلف هذه الجولة من الانتخابات عن سابقتها، حتى لو خرج نتياهو من الحياة السياسية. فالانقسامات ما زالت مستمرة، وأهمها بين اليمين واليسار، والديني والعلماني. فحزب "إسرائيل بيتنا"، اليميني العلماني بزعامة أفيغدور ليبرمان، والذي أصبح بيضة القبان في الحلبة السياسية، يرفض الجلوس في حكومة واحدة مع الأحزاب الدينية (الحريديم)، إلا بتقديمهم تنازلات لا يستطيعون تقديمها، كما يرفض الجلوس مع اليسار في حكومة تعتمد على أصوات العرب، وإنما يسعى لنزع المواطنة الإسرائيلية عنهم، معتبراً إياهم طابوراً خامساً (ازولاي، شومفليبي، و لوكاش، 2019).

المشكلة هي أن الجمهور كما الأحزاب، منقسمون حول من يتحمل مسؤولية هذا الوضع. لذلك، فالانتخابات لا تعني بالضرورة عقاب المسؤولين عن هذا الحال، وانتخاب بديل أفضل، بل إن التشاؤم عند بعض الخبراء، مثل الإعلامي الكبير أمنون إبرموفيتش، وصل إلى القول بأن الانتخابات لن تغير النتيجة، بل ستضعف الثقة، الضعيفة أصلاً، بالنظام السياسي، وبالديموقراطية الإسرائيلية. فهذه هي أول مرة يحكم فيها رئيس حكومة لأكثر من عشر سنوات، وينتهي متهماً بالفساد.

من ناحية ثانية، فالانقسامات وصلت أيضاً إلى المعسكر المنافس لليمين، أي كتلة "أزرق أبيض"، التي تتشكل من ثلاثة أحزاب، حيث تعاني هذه الكتلة من تباينات في داخلها. لذلك، فليس مستبعداً أن تكون هناك انتخابات رابعة في الصيف القادم أيضاً (إبرموفيتش، 2019).

وعلى الصعيد الأمني والعسكري، يحذر الخبراء من ظروف أسوأ. فقد كتب الخبير في الشؤون العسكرية والأمنية رون بن ييشاي، أن "إسرائيل" ليست جاهزة لتلقي 1200 صاروخ في اليوم الواحد، دون أن يحصل انهيار في أجهزة الدولة. فوفقاً لتقديرات المؤسسة الأمنية، يقترب اليوم الذي ستحصل فيه مواجهة شاملة مع إيران وأذرعها، وحزب الله وحماس، والتي ستدفع فيها "إسرائيل" ثمناً باهظاً. فإضافة إلى العدد الكبير من القتلى، ستتعطّل الكهرباء والمياه والمواصلات، بينما لن تكون الجبهة الداخلية جاهزة، والجيش ينتظر حكومة جديدة، لا يبدو أنها قريبة، كي تقرر له موازنات.

والمؤشرات على الخطورة تتمثل بعدة أمور: الهجوم الإيراني المفاجئ على منشآت أرامكو، والشلل في الجبهة الداخلية الإسرائيلية؛ بسبب رد الجهاد الإسلامي على اغتيال أبو العطا، حيث تم تعطيل المدارس، وتعطلت أجهزة الدولة عن أداء وظائفها، فكيف سيكون الحال والهجوم أكبر، والجبهات أوسع، والمدة أطول؟! يتساءل أبرموفيتش (بن ييشاي ر.، 2019).

وكان قائد الجبهة الداخلية تامير بيدعي، قد كتب مقالاً في المجلة العسكرية "بين هقتبم" قبل أشهر، تحدث فيه عما يهدد "إسرائيل" من صواريخ تهدف إلى اختراق الدفاعات الإسرائيلية. يعزز هذا المقال ما قاله بن ييشاي، الذي يستبعد أن يبادر أحد لهجوم شامل يشعل حرباً شاملة، ولكن أي تصعيد قد يحصل، يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأوضاع إلى حرب شاملة كهذه. وفي حرب كهذه، لن تتعطل الحياة المدنية فقط تحت هذا العدد من الصواريخ، وإنما تتعطل أيضاً قدرة الجيش على نقل قواته ومعداته إلى أماكن القتال. وصحيح أن لـ "إسرائيل" أفضل دفاعات جوية في العالم، كما يقول بن ييشاي، إلا أنه، وفي الجولة الأخيرة مع الجهاد الإسلامي، ثبت أن هناك على الأقل نسبة 15% من الصواريخ، ستصيب أهدافها، سواء من البشر، أو

المرافق الحيوية، وهذا دون الحديث عن مفاجآت قد تحصل خلال السنة القادمة، وأسلحة وإمكانيات قد يستخدمها الإيرانيون وحزب الله في الحرب، لم نعلم عنها بعد، كما يقول بن بيشاي (بن بيشاي ر.، 2019). عند الحديث عن وضع أمني يحتمل هذه السيناريوهات، ودون وجود حكومة منتخبة، ومع استمرار هذه الحالة من الانسداد، تصبح الأمور أصعب. فلا ميزانيات، ولا خطط لتطوير الدفاعات، ولا لتحصين الجبهة الداخلية ضد هذه المخاطر، والتي تتطلب تطوير الدفاعات الجوية، التي تشمل القبة الحديدية، ومقلاع داوود، وحيثس2، وحيثس3، والتي لا تكفي بوضعها الحالي، ولن تكفي مع صواريخ أكثر دقة، وأكبر حجمًا. وكل هذا يحتاج إلى ميزانيات كبيرة غير متوفرة، لعدم وجود حكومة (بن بيشاي ر.، 2019).

يتطلب هذا الوضع استعدادًا لاستخدام نظرية الضاحية، التي تعني قوة نارية هائلة على تجمعات سكانية، وهي مكلفة ماليًا وقانونيًا. كما يتطلب استعدادًا لغزو بري، سواء في غزة، أو لبنان، أو سوريا، الأمر الذي قد تواجهه صعوبات كبيرة، بسبب كثافة الصواريخ، وإصابة شرايين المواصلات، دون الحديث عن تحصين الجبهة الداخلية ضد الصواريخ، لا سيما الملاجئ والمنازل والمؤسسات، خاصة إذا علمنا أن أكثر من ثلث السكان في محيط 40 كم من قطاع غزة، لا يوجد لهم ملجأ من الصواريخ، يمكن أن يلجأوا إليه عند سماعهم صافرات الإنذار، في أقل من دقيقتين، مع العلم أن كثيرًا من الصواريخ لا تزيد مدة الهروب منها عن 15 ثانية، وأغلبية سكان الشمال لا ملجأ لهم أصلًا. والخلاصة أن أكثر من نصف السكان عامة، لا يملكون مكانًا محصنًا ضد الصواريخ. وعند الحديث عن حاجات الناس من الغذاء والدواء في حالة الطوارئ، تصبح الصورة أكثر قسوة، لا سيما إذا علمنا أن السلطات المحلية نفسها، لن تستطيع الانتظام بعملها تحت القصف، كما حصل في حرب لبنان الثانية عام 2006. إضافة إلى ذلك، فإن أجهزة الدفاع المدني والإنقاذ، وفقا لتقرير مراقب الدولة 2018، تعاني من نقص حاد في المعدات، ونقص في تأهيل الطواقم، لا سيما الاحتياط.

وختامًا، ضاعت سنة على المؤسسة الأمنية بسبب الأزمة السياسية. وربما، كما يقول بن بيشاي، لن تصل طائرات الـ F35 و F15 الجديدة، التي طلبها سلاح الجو، إلا بعد الحرب القادمة بسبب المأزق السياسي. ونفس الأمر بالنسبة للرادارات ومنظومات اعتراض الصواريخ، التي يحتاجها الجيش، مما يعني اعتماد "إسرائيل" على البوارج الأمريكية، بما تحمله من صواريخ ورادارات، التي تأمل "إسرائيل" وصولها في الوقت المناسب لتدافع عن نفسها. لذلك طالب بن بيشاي بتحقيق احتياجات الجيش من قبل أي حكومة، حتى لو كانت حكومة تصريف أعمال، وهو الأمر الصعب. كما طالب بترك قرار حرب استباقية للحكومة المنتخبة، لتجنب "إسرائيل" كارثة في جبهتها الداخلية (بن بيشاي ر.، 2019).

وعلى الصعيد الاقتصادي أيضا، فإضافة إلى التأثيرات السلبية لتكرار الانتخابات، والجمود السياسي، وانعدام الإدارة والخطط والموازنات، يبقى التهديد الأكبر هو التكلفة الاقتصادية لأي مواجهة شاملة يمكن أن تحصل، وتشمل الحياة تمامًا في "إسرائيل"، وذلك قياسًا على تجربة تصعيد استمر يومين فقط، مع الجهاد الإسلامي وحده في قطاع غزة. مواجهة شاملة لن تدوم يومًا أو يومين، ولن تكون حربًا مفاجئة بالضرورة، لكنها قد تتطور من تصعيد محدود إلى حرب شاملة، طويلة ومؤلمة، تشمل الاقتصاد تمامًا، وتكلفه كلفة اقتصادية باهظة (بن بيشاي ر.، 2019).

وعند الحديث عن أزمات اقتصادية موروثة من العام الماضي، من معدلات فقر عالية، وفجوات بين الأغنياء والفقراء، وتراجع الخدمات الصحية، وازدياد الضغط عليها، وديون يتحملها السكان شهريًا على مصروفاتهم، فإن العام الجديد من الناحية الاقتصادية، لا ينبئ بخير لـ "إسرائيل".

وعلى الصعيد الاجتماعي والتعليمي، فالأوضاع ليست مبشرة، لأن الأزمة السياسية تُعاقم من الانقسامات الاجتماعية، حتى وصلت إلى التشكيك بمؤسسات الدولة الأساسية. كما أن الانقسام الحاد بين اليمين واليسار من جهة، وبين العلمانيين والمتدينين من جهة أخرى، وفي ظل استقطاب سياسي، تزداد حدته، لدرجة اعتداء جماهير معسكر اليمين، شفهيًا وماديًا، على مخالفيهم من اليسار، بل وعلى وسائل الإعلام، والقضاء، والأجهزة الأمنية، وأجهزة فرض القانون، كل ذلك تعصبًا لرئيس الحكومة، المُلاحق قضائيًا على جرائم فساد.

وأما منظومة التعليم، فتشير التقارير إلى تراجعها لأسباب اجتماعية وسياسية. ويزداد التأثير السلبي عليها، مع تعمق الأزمة، ومع قلة، أو نقص، الموازنات.

وعليه، فإن عام 2020، وعلى كل المستويات، هو عام تحديات غير مسبوقة، تواجهها "إسرائيل" داخليًا وخارجيًا، سياسيًا، وعسكريًا، وأمنيًا، واقتصاديًا واجتماعيًا.

المصادر

1. إريك باندر . (11, 11, 2019). "نتتياهو: لا يمكن أن نكرر في الضفة الغربية ما فعلناه في غزة (نتتياهو: أي افشار لحزور بيهودا فشمرون عل ما شعسينو بعزا). تم الاسترداد من معاريف: <https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-728870>
2. إسرائيل شختر . (25, 11, 2019). بينيت: من يسعى لقتلنا في الشمال سيكون ردينا دقيقا (بينيت: ميشمبكش ات نفسينو بتسفون-هتغوباشلانوتهبي مدويكت). تم الاسترداد من بنتان: <https://pintel-net.co.il/2019/11/25/%D7%91%D7%A0%D7%98-%D7%B4%D7%9E%D7%99-%D7%A9%D7%9E%D7%91%D7%A7%D7%A9-%D7%90%D7%AA-%D7%A0%D7%A4%D7%A9%D7%A0%D7%95-%D7%91%D7%A6%D7%A4%D7%95%D7%9F-%D7%94%D7%AA%D7%92%D7%95%D7%91%D7%94-%D7%A9%D7%9C>
3. آسف اونوي . (22, 11, 2019). القرار بتقديم لائحة اتهام ضد نتتياهو صعدت للعناوين في العالم (ههحلتاه لهجيش كتاب ايشوم نيغد نتتياهو تيفساد لكوتروت بعـولام). تم الاسترداد من غلوبس: <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001308213>
4. أطبلا شومفليبي . (24, 10, 2019). 2020: هذه التهديدات التي تواجه دولة إسرائيل (2020: ايلي هايوميمل مدينات اسرائيل). تم الاسترداد من يديعوت أحرورن: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5612559,00.html>

5. الجزيرة. (25, 9, 2019). النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية: تقدم غانتس

على نتنيياهو بمقعد واحد. تم الاسترداد من الجزيرة:

<http://mubasher.aljazeera.net/news/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%8A%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9>

6. القدس العربي. (10, 12, 2019). تقرير "مدار" حول نتائج امتحان "بيزا": وضع

التعليم في إسرائيل مأساوي. تم الاسترداد من القدس العربي:

<https://www.alquds.co.uk/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D8%B2%D8%A7-%D9%88%D8%B6%D8%B9>

7. أمنون أبرموفيتش. (12, 12, 2019). تحليل: ليتنا لا نذهب إلى جولة انتخابات

رابعة في تموز. لست واثقا (فرشنتوت: هلفاي شلا نليخبيولي لسبب بحيروت ربيعي. لو

بتوح). تم الاسترداد من ماکو: [https://www.mako.co.il/news-](https://www.mako.co.il/news-columns/2019_q4/Article-c132a3f4166fe61026.htm)

[columns/2019_q4/Article-c132a3f4166fe61026.htm](https://www.mako.co.il/news-columns/2019_q4/Article-c132a3f4166fe61026.htm)

D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8
%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8
%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-
%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9

14. دان مريدور، ورون الدادي. (8, 2018). العقيدة الأمنية لإسرائيل تقرير اللجنة

لبلورة العقيدة الأمنية (لجنة مريدور) ودراسته بعد عقد (تقيسات هبيتون شل
يسرائيل هفعيداه لغيشوش تقيسات هبيتون (فعيدات مريدور) وبجيتو بـلوف
عسور). تم الاسترداد من مركز دراسات الأمن القومي:

[http://www.inss.org.il/he/publication/t-security-sisrael-of-
formulation-on-report-committee-the-committee-meridor-
/concept-security-the-later-years-t](http://www.inss.org.il/he/publication/t-security-sisrael-of-formulation-on-report-committee-the-committee-meridor-/concept-security-the-later-years-t)

15. دب تماري. (2014). العقيدة الأمنية الإسرائيلية/ تعريفات ومزايا. مؤتمر هرتسليا

لبلورة العقيدة الأمنية الإسرائيلية (الصفحات 1-10). تل أبيب: معهد السياسات
والاستراتيجية.

16. دورون فسكين. (7, 10, 2019). الانسحاب الأمريكي من سوريا: إنجاز لمحور

موسكو - طهران - أنقرة (هنسيغاه هأمريكانيت مسوريا: هيسيج لتسير موسفا-تهران-
انكرا). تم الاسترداد من ككليس:

[https://www.calcalist.co.il/world/articles/0,7340,L-
3771643,00.html](https://www.calcalist.co.il/world/articles/0,7340,L-3771643,00.html)

17. رامي حيدر. (18, 11, 2019). ما وراء اغتيال أبو العطا. تم الاسترداد من

العساس: <https://alassas.net/4426>

18. ربكاشفك ليسك. (17, 12, 2019). إنجازات رئيس الحكومة حتى اللحظة (هيسجي روش هممشلاه نخون لشاعاه زو). تم الاسترداد من نيوز 1:

<https://www.news1.co.il/Archive/0026-D-138118-00.html>

19. رفيت هخت. (26, 12, 2019). لقد آن أوان اليسار الإسرائيلي كي يقرر مستقبله: هل يتحد، أم يتجدد أم ينتهي (لهتأحد، لهتحدش او لحدول: هجيعا شاعتو شل هسمول هيسرئيلي لهخريع لجبي عتيديو). تم الاسترداد من هآرتس:

<https://www.haaretz.co.il/news/elections/MAGAZINE-1.8317652>

20. روتر نت. (11, 12, 2019). مدير عام وزارة الصحة: "الانتخابات الإضافية هي مأساة مخيفة للجهاز الصحي" (منكال مسراد هبرئوت: "معريخت هبحيروت هنوسيفت هي تراجيديا نورائيت لمعريخت هبرئوت"). تم الاسترداد من روتر نت:

https://rotter.net/forum/scoops1/590859.shtml?utm_source=rotter.net&utm_medium=mivzakside

21. رون 2 بن ييشاي. (29, 11, 2019). إنذار مبكر لدولة إسرائيل: لسنا مستعدين لـ 1200 صاروخ في اليوم ولانهيار وظيفي (كريئة هشخماه لمدينت يسرئيل: انحنو لو موخنيم ل1200 تليم بيوم ولكريساه تفكوديت). تم الاسترداد من يديعوت

أحرونوت: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5633399,00.html>

22. رون بن ييشاي. (6, 12, 2019). الإطلاق من بلماخيم - تعزيز للردع ضد النووي الإيراني (هشيغور مبلماخيم - حيزوك لهرتعاه مول هغرعين هايراني. تم الاسترداد من يديعوت أحرونوت:

<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5638117,00.html>

23. رون بن ييشاي. (11, 1, 2019). إنجازات ايزنكوت تحديات كوخافي (היזנקוט איזנקוט הם אתגרי כוכבי). تم الاسترداد من يديعوت أحرونوت:

<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5444027,00.html#autoplay>

24. رويتال عميران. (2, 9, 2019). اين ستكون إسرائيل عام 2055؟ هناك شك بمعرفة وزير التعليم بحجم المسؤولية بيديه (ايفو تهبي يسرائيل ب2055؛ سفيك ايم سار هحنوخ موداع لغودل هاحريوت شبيداف). تم الاسترداد من معاريف: <https://www.maariv.co.il/journalists/Article-716780>

25. شحر إيلان. (11, 11, 2019). "شاؤول مريدور: لم يكن هناك حدث بحجم العجز في السنوات الأخيرة شاي بابد: ليست نكبة (شاؤول مريدور: لو هيا ايروع بسيدر هغودل شل هغيرعون بشنيم هأحرونوت شاي بابد: لو كتستروفا ؛). تم الاسترداد من كلكايس: <https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3773460,00.html>

26. شداد عبد الحق. (4, 10, 2019). الانتخابات في إسرائيل: من يدفع الحساب؟ تم الاسترداد من العساس: [/https://alassas.net/4389](https://alassas.net/4389)

27. عامي روحكس دومبا. (26, 12, 2018). "الأكراد سيبحثون عن متكأ استراتيجي جديد مع تأكيد على النظام السوري وروسيا" (هكورديم يحبسو مشعينت استراتيجيت حدشاه بدغيش عل همشتار هسوري وروسيا). تم الاسترداد من إسرائيل ديفنس: <https://www.israeldefense.co.il/he/node/36891>

28. عرب 48. (11, 4, 2019). النتائج النهائية للانتخابات: الليكود 36 مقعدًا و"اليمين الجديد" خارج الكنيست. تم الاسترداد من عرب 48: <https://www.arab48.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84%D8%A9/2019/04/11/>

%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8

%AC-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%87%D8%A7%D8

%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7

29. عاموس يدلين. (1, 11, 2018). التوتر على الجبهة الشمالية والرد على الخطة.

تم الاسترداد من مركز دراسات الأمن القومي:

<https://soundcloud.com/inss2006/inss?in=inss2006/sets/d8m9>

s4qv8mak

30. عاموس يدلين، أودي ديكل، وكيم لافي. (10, 2018). إطار استراتيجي للساحة

الإسرائيلية الفلسطينية (متقيه استراتيجي لزياره اسرئيليت فلسطينيت). تم الاسترداد

من مركز دراسات الأمن القومي:

[http://www.inss.org.il/he/publication/the-inss-plan-a-](http://www.inss.org.il/he/publication/the-inss-plan-a-political-security-framework-for-the-israeli-palestinian-arena)

[political-security-framework-for-the-israeli-palestinian-](http://www.inss.org.il/he/publication/the-inss-plan-a-political-security-framework-for-the-israeli-palestinian-arena)

[/arena](http://www.inss.org.il/he/publication/the-inss-plan-a-political-security-framework-for-the-israeli-palestinian-arena)

31. عاموس يدلين، أودي ديكل، وكيم لافي. (10, 2018). מתווה אסטרטגי לזירה

הישראלית-פלסטינית-إطار استراتيجي للساحة الإسرائيلية الفلسطينية (متقيه

استراتيجي لزياره اسرئيليت فلسطينيت). تم الاسترداد من مركز دراسات الأمن

القومي: [http://www.inss.org.il/he/publication/the-inss-plan-a-](http://www.inss.org.il/he/publication/the-inss-plan-a-political-security-framework-for-the-israeli-palestinian-arena)

[political-security-framework-for-the-israeli-palestinian-](http://www.inss.org.il/he/publication/the-inss-plan-a-political-security-framework-for-the-israeli-palestinian-arena)

[/arena](http://www.inss.org.il/he/publication/the-inss-plan-a-political-security-framework-for-the-israeli-palestinian-arena)

32. ענבר תוויזר. (11, 11, 2019). קריסת מערכות: 48 חולים במחלקה של

40 מיטות. تم الاسترداد من يديعوت أحرונوت:

<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5622990,00.html>

33. كوبي ليبرمان. (11, 11, 2019). إمكانيات تغيير نظام الانتخابات (هافشرويوت

لشينيوي شيتات هبجروت). تم الاسترداد من يديعوت أحرنوات:

<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5618729,00.html>

34. كوبي ميخال. (31, 3, 2019). خيار إسرائيل الاستراتيجي في ظل وجود حماس

على قرني المعضلة הבחירה האסטרטגית של ישראל כשחמאס על קרני

הדילמה. تم الاسترداد من مركز دراسات الأمن القومي:

<https://www.inss.org.il/he/publication/israels-strategic-choice-in-face-of-the-hamas-dilemma>

35. كوبي ميخال، وودي ديكل. (17, 12, 2018). التصعيد في الضفة الغربية -

إشارة لضرورة تغيير استراتيجية وسياسة إسرائيل (هسلماه بغداه همعرفيت - اوت

لتسورخ بشينيوي استراتيجيا ومدينيوت يسرائيل). مبات عل، الصفحات 1-4. تم

الاسترداد من مركز دراسات الأمن القومي.

36. لانا زايغر. (21, 5, 2019). التوقعات الاقتصادية لعام 2019 (تحزيت كلكايت

لشونات 2019). تم الاسترداد من إسرائيل وال OECD:

<https://israel-trade.net/oecd/%D7%AA%D7%97%D7%96%D7%99%D7%A>

[A-%D7%9B%D7%9C%D7%9B%D7%9C%D7%99%D7%AA-](https://israel-trade.net/oecd/%D7%AA%D7%9B%D7%9C%D7%9B%D7%9C%D7%99%D7%AA-%D7%9B%D7%9C%D7%A9%D7%A0%D7%AA-2019)

[/D7%9C%D7%A9%D7%A0%D7%AA-2019](https://israel-trade.net/oecd/%D7%AA%D7%97%D7%96%D7%99%D7%A)

37. مايا ايدن. (9, 12, 2019). تقرير الفقر البديل: ربع الإسرائيليين فقراء - ثلثهم

يعانون من الجوع (دوح هعوني هلوفي: ربيع مهيسرائيليم عنيم - شليش مهم سوبيل

مرعاف. تم الاسترداد من أخبار 13:

<https://13news.co.il/item/news/domestic/education->

[/society/alternative-poverty-report-954550](https://13news.co.il/item/news/domestic/education-society/alternative-poverty-report-954550)

38. موران أزولاي، إتيلا شومغلي، والكسندرا لوكاش. (12, 12, 2019). ليبرمان:

عفو لنتتياهو مقابل اعتزال السياسة (ليبرمان: حنيناه لنتتياهو تمورات فريشاه

مهبوليتيكا). تم الاسترداد من يدعيوت أحرورت:

<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5641586,00.html>

39. نتسيف نت. (24, 8, 2018). معهد واشنطن: حرب الشرق الأوسط الكبيرة لعام

2019 - قسم أ(مخون واشنطن: "ملحمة همزراح هتيخون شل 2019" حياكاً). تم

الاسترداد من نتسيف نت : [/https://nziv.net/12227](https://nziv.net/12227)

40. نوعم (دبول) دبير. (31, 12, 2019). تقرير الفقر: كل إسرائيلي خامس

فقير (دوح هعوني: كل يسرئيلي حميشي - عني). تم الاسترداد من إسرائيل هيوم:

<https://www.israelhayom.co.il/article/720261>

41. هآرتس. (11, 11, 2019). إعادة المنطقة المؤجرة للأردن: رابين وحسين يتقلبون

في قبورهما وكذلك روتبيرغ (هحزرات هموبلاعت ليردين: رابين فحسين متهبخيم

بكبـرم. غم روتبيرغ. . تم الاسترداد من هـآرتس:

[https://www.haaretz.co.il/blogs/misgav/.premium.highlight-](https://www.haaretz.co.il/blogs/misgav/.premium.highlight-1.8100092)

1.8100092

42. وديع عواودة. (26, 11, 2019). دراسة تحذر من انقسام الإسرائيليين على

خلفيات سياسية ودينية وقومية. تم الاسترداد من القدس العربي:

<https://www.alquds.co.uk/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89>

B3%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-

%D9%85%D9%86-

%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85-

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8

%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%8A%D9%86-

/%D8%B9%D9%84%D9%89

43. وزارة الدفاع. (2019). دفاع متعدد الطبقات (هغناه رف شخفتيت). تم الاسترداد

من وزارة الدفاع: <http://www.mod.gov.il/Defence-and-Security/Pages/multi-layer-defense.aspx>

44. وكالة سوا الإخبارية. (11, 11, 2019). كتائب القسام تنشر ملفا خاصا بعملية

حد السيف . تم الاسترداد من وكالة سوا الإخبارية:

<https://palsawa.com/post/233834/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%81>

45. يحيى عياش. (3, 12, 2019). الزعبي لـ "عربي 21": هذه حقيقة الانقسامات

بأحزاب إسرائيل. تم الاسترداد من عربي 21:

<https://arabi21.com/story/1227345/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B9%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%80-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A21-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8>

46. يوآف زيتون، توفاسيموكي، وشحر حي. (19, 11, 2018). بينيت: الجنود يخافون من المدعي العام العسكري أكثر من خوفهم من السنوار؛ قائد الأركان: هو جزء من قوة جيش الدفاع الإسرائيلي (بينت:لوحميم بوحديم مهبتسار يوتير مآشير مسنوار؛هرمتكال:هو حيلك معوتسمات تساهال). تم الاسترداد من يديعوت أحرونتوت: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5409165,00.html>

47. يوآف زيتوني. (25, 12, 2019). رئيس هيئة الأركان: نستعد لمواجهة مع إيران، ولم نسمح لها بالتموضع في العراق أيضا (هرمتكال:نرخيم لعيموت عم ايران،لو نيتن لا لهتبسس جام بعيراك). تم الاسترداد من يديعوت أحرونتوت: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5648527,00.html>

48. يوآف ليمور. (7, 11, 2019). الجيش الإسرائيلي يعترف: "المعركة بين الحروب" قد انتهت (بتساهال موديم:"همرخاه شبين هلمحوت" هستيماه. تم الاسترداد من إسرائيل هيوم: <https://www.israelhayom.co.il/article/705109>